تسمية من لم يحدث إلا عن ثقة

د. سعاد جعفر حمّادي *

(*) قسم التفسير والحديث، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، دولة الكويت.

ملخص:

يعرض البحث لمسألة مهمة ذكرت كثيراً في كتب مصطلح الحديث، وهي الأئمة الذين لم يرووا إلا عن ثقة بعد أن يقوم الباحث باستقراء كتب الرجال وعلوم الحديث لحصر الأئمة الذين قيل فيهم لا يروون إلا عن ثقة مع مناقشة تلك الأقوال وعرضها على ميزان النقد والترجيح.

التمهيد:

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده، لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد،،،

فقد اختلف المحدثون في رواية المعدّل عمن سماه ولم يذكر فيه تعديلاً وتجريحاً على أقوال، كما اختلفوا فيمن لا يروي إلا عن ثقة، هل هو توثيق لكل من روى عنه ؟ أم أن الاستقراء يثبت أن هناك بعض الضعفاء الذين روى عنهم. ولأهمية هذا الموضوع حرصت على الكتابة فيه وجمع شتاته، ولو لم يكن لهذا البحث من الفائدة إلا جمع أسماء المحدثين الذين قيل فيهم: إنهم لم يحدثوا إلا عن ثقة في مكان واحد لكان كافياً.

ومن المناسب ذكره هنا: أن هذا البحث اللطيف تم جمعه طيلة خمس سنوات خلت،وذلك خلال مرحلة إعداد لرسالتي الماجستير والدكتوراه واطلاعي على عشرات المصنفات في شتى علوم الحديث، بدءاً بكتب علوم الحديث والتخريج، ومروراً بكتب الرجال والسؤالات، وانتهاءً بكتب السيرة والتاريخ.

ولعلي بهذا قد أجبت على من يستغرب موضوع البحث، أو بالأخص من ليس له دراية بهذا الفن فإن كثيراً من كبار المحدثين صنفوا في دقائق علوم الحديث ما يخلب اللب، مثل مصنف علي بن المديني "الأسامي الشاذة"، وابن حبان "كنى من يعرف بالأسامي"، والخطيب "رواية الآباء عن الأبناء"، والطبراني "من اسمه عطاء من رواة الحديث"، وأبي نعيم "ذكر من اسمه شعبه"، والذهبي"أهل المائة فصاعداً"، والسيوطي "جزء فيمن غيرّ النبي صلى الله عليه وسلم أسماءهم"، وغيرهم كثير.

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث أن علماء الحديث لم يفردوا هذا الموضوع بالتصنيف بل يرى الباحث أسمائهم منثورة في كتب الرجال، مبعثرة في كتب المصطلح، مما يحتاج جمعها إلى جهد ووقت، وحضور ذهن، وجمع همة، ولكن خبرة الباحثة الطويلة وطول ممارستها للكتب كان سبباً في تخطي العقبات وتجاوز الصعوبات.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

١ - حصر أسماء الأئمة الذين قيل بأنهم لم يحدثوا إلا عن ثقة.

٢ - بيان مدى التزام هؤلاء الأئمة بشرطهم من عدم الرواية إلا عن ثقة.

٣ - توجيه عدم التزام بعض الأئمة بشرطهم.

وبهذا يتبين أن موضوع البحث جديد في بابه، يسلط الضوء على الأئمة النقاد الذين قيل: إنهم لم يحدثوا إلا عن ثقة.

منهجية البحث:

من المعلوم: أنه لابد لكل بحث من منهج يسير عليه الباحث في معالجة موضوع بحثه؛ ليسجل في نهايته ما انتهى إليه من نتائج وتوصيات، وسوف أتبع في هذا البحث منهجا محدداً، وأحاول - قدر استطاعتي - عدم الخروج عنه، وتتلخص معالم هذا المنهج في الآتي :

١ - قراءة أشهر كتب الرجال وعلوم الحديث؛ لاستخراج الأئمة الذين قيل فيهم لا يروون إلا عن ثقة.

٢ - تصنيف هؤلاء الأئمة على حروف المعجم.

٣ - ذكر من وصفهم بأنهم لا يروون إلا عن ثقة.

٤ - توجيه عدم التزام بعض الأئمة فيمن وصفوه بذلك.

خطة البحث:

يتكون البحث من تمهيد ومبحثين، وخاتمة ذكرت فيها نتائج البحث.

وأخيراً: فإنني أسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعل أعمالي خالصة لوجهه الكريم، وأن يرحم العلماء العاملين، وأن يوفقني بالانضمام إلى ركب خدام سنة سيد المرسلين، وخدمة دينه وشرعه القويم، وأسأله تعالى أن يغفر لي فيما أخطأت، والمثوبة فيما أصبت.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ؛؛

المبحث الأول
التعديل حقيقته ومضمونه

يدور الحديث في هذا الفصل حول: الثقة والتعديل وحقيقته، ومضمونه كما يظهر من هذه المباحث.

المطلب الأول
تعريف الثقة

عرّفه الذهبي بقوله: "في عرف أئمة النقد، كانت تقع على العدل في نفسه، المتقن لما حمله ظن الضابط لما نقل، وله فهم بالفن"[1] وعرّفه بالموقظة بقوله: "من وثقه كثير ولم يضعفه. ودونه: من لم يوثق ولا ضعف"[2].

إلا أن مما تجدر الإشارة إليه: أن مصطلح الثقة الوارد في صدر وثنايا هذا البحث، هو من قبيل التوثيق العملي لا القولي. كما أنه يراد به الثقة في عرف المتقدمين لا المتأخرين، حيث كان المتقدمون لا يطلقون الثقة إلا على من كان عدلاً ضابطاً لمروياته، في حين توسع المتأخرون، فخرجوا عن مقتضى الأصل بإطلاق الثقة على من كان عدلاً وصح سماعه بقراءة عدل متقن، ولو كان سيئ الحفظ، فقد يرد في أحد الرواة المتأخرين إطلاق بعض العلماء عليه مصطلح الثقة مع بيان بعضهم لسوء حفظه، ورداءة ضبطه، فيحمل كلمة الثقة على توسع المتأخرين لا على عرف المتقدمين".

وعليه يمكن إجمال صفات من يطلق عليه اسم الثقة: بأن يكون عدلاً في نفسه، أن يكون متقناً لما يحمله، أن يكون له فهم ومعرفة بالحديث، أن تقل المناكير في رواياته مع سعة علمه.

ويرجع سبب التساهل في إطلاق مصطلح الثقة عند المتأخرين كون

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٦/ ٧٠).

(٢) الموقظة (ص/٧٨).

الاعتماد فيهم على المصنفات والأصول الصحيحة التي اشتهرت بنسبتها إلى مؤلفيها، بل تواتر بعضها[1].

المطلب الثاني
تعريف التعديل

أ - **لغة:** يأتي التعديل في اللغة بمعنى التسوية، والتقويم، تقول:عدَّل الشيء، وعدَّل المكيال والميزان: سوَّاه، وأقامه، وأصله إذا أطلق ينصرف إلى المحسوسات، ثم صار عاماً يتناول المحسوسات والمعقولات تقول: عدَّل الشاهد: زكَّاهُ[2]، ففيه مجاز مرسل علاقته الإطلاق، ثم التقييد.

ب - **اصطلاحاً:** يطلق التعديل اصطلاحاً على وصف الراوي بما يقتضي قبول روايته[3]، أعم من أن يكون القبول لأعلى المراتب و،هو الصحيح لذاته، أو لأوسط مراتبه و،هو الحسن لذاته، أو لأدنى مراتبه وهو الحسن لغيره.

قال ابن حزم - معرفًا العدالة في كتابه - "الإحكام في أصول الأحكام": "العدالة إنما هي التزام العدل، والعدالة هي القيام بالفرائض، واجتناب المحارم، والضبط لما روى وأخبر به فقط»[4].

وعرفه ابن الأثير بقوله: "وصف متى التحق بهما: اعتبر قولهما وأُخذ به»[5].

وقد بسط هذا التعريف د. عبد الموجود محمد عبد اللطيف في كتابه "علم الجرح والتعديل دراسة وتطبيق» فقال: "وصف الراوي بما يقتضي قبول روايته». وهو عبارة عن تحقق أوصاف القبول من الراوي بأن يكون مسلمًا

(١) ضوابط الجرح والتعديل عند الحافظ الذهبي (٢/٧٨٣-٧٨٥).
(٢) لسان العرب (١١/٤٣٢)، القاموس المحيط (٢/٢٠-٢١)، المعجم الوسيط (٢/ ٥٨٨) مادة: "عدل".
(٣) جامع الأصول (١/ ٧٠).
(٤) الإحكام في أصول الأحكام (١/١٤٥).
(٥) جامع الأصول (١/٧٠).

بالغًا عاقلاً خاليًا من أسباب الفسق وخوارم المروءة، وألا يكون سيء الحفظ، ولا فاحش الغلط، ولا مخالفًا للثقات، ولا كثير الأوهام، ولا مغفلاً»(١).

وأصل كلمة: "التعديل" عند الإطلاق تعني: الحكم بعدالة الراوي، أي حسن خلقه، ومتانة دينه، ثم استعملها المحدثون بمعنى أشمل وأوسع وهو "التوثيق" أي: الحكم بعدالة الراوي، وضبطه معاً؛ لأنهما أساس قبول رواية الراوي.

والمراد بالعدالة في الاصطلاح: "ملكة تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة"(٢).

والعدل هو: المسلم البالغ العاقل السالم من أسباب الفسوق وخوارم المروءة(٣).

فالإسلام والبلوغ شرطان للأداء، وليسا بشرطين للتحمل، فقد تحمل بعض الصحابة قبل إسلامهم ثم أدوا بعده، وتحمل صغار الصحابة حال صباهم، وأدوا بعد بلوغهم(٤).

والبلوغ والعقل: هما مناط التكليف الشرعي(٥). لكن قد يضبط الصبي المُميز بعض ما سمعه أو شاهده؛ ولذلك اعتبر بعد البلوغ لما تحمّله حال الصبا(٦).

والسلامة من أسباب الفسق وخوارم المروءة، إنما تحقق في ظاهر حال الراوي(٧). لكن يقل عند الأئمة النقاد تضعيف الراوي بفعله ما يخرم المروءة، وذكر الخطيب البغدادي وغيره أن المروءة في الرواية لا يشترطها أحد غير

---

(١) علم الجرح والتعديل - دراسة وتطبيق (ص٢٦).
(٢) نزهة النظر (ص/٢٩).
(٣) علوم الحديث (ص/٩٨)، فتح المغيث (١/٢٨٧).
(٤) ضوابط الجرح والتعديل (ص/١٢).
(٥) علوم الحديث (ص/٢٤١).
(٦) الإحكام في أصول الأحكام (١/١٥٠-١٥١)، روضة الناظر (١/١٣٧)، فتح المغيث (١/٢٨٧).
(٧) علوم الحديث (ص/٢٤٣-٢٤٤).

الشافعي[١]. والصحيح أن اشتراط السلامة من خوارم المروءة خارج عن العدالة، لا تقدح فيها، كما لا يقدح فيها وجود التهمة[٢].

المطلب الثالث

طرق ثبوت العدالة

أولا: تثبت العدالة عند الجمهور بطريقين، إما بتنصيص المعدلين أو بالاستفاضة. قال ابن الصلاح: "عدالة الراوي تارة تثبت بتنصيص المعدلين وتارة تثبت بالاستفاضة..."[٣].

الأولى: التنصيص على ذلك، يعني تزكية الراوي، والشهادة له أنه عدل مِنْ قبل أئمة هذا الشأن المشهود لهم بذلك، ويكفي في ذلك إمام واحد على الراجح من أقوال أهل العلم، إذ العدد لا يشترط عند المحدثين كما مضى عليه عرفهم وعملهم.

الأخرى: الاستفاضة، أي الشهرة بين أهل العلم أن فلاناً من أهل هذا الشأن كمالك، والسفيانين، وشعبة، وأحمد، والأوزاعي، والليث، وابن المبارك، ووكيع، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، والبخاري، ومسلم، وغيرهم[٤].

سُئل الإمام أحمد عن "إسحاق بن راهويه"، قال: " مثل إسحاق يسأل عنه"[٥]، وكأن شهرة "إسحاق" جعلت السؤال عنه في غير محله، وحملت أحمد أن يستنكر في جوابه مثل هذا السؤال.

ثانيا: وتثبت – عند أبي بكر البزار – برواية جماعة من الجلَّة - أي من الفضلاء والمشاهير-، عنه[٦]، ويقرب منه قول الذهبي: "ولجامهور على أن مَنْ كان من المشايخ قد روى عنه جماعة، ولم يأت بما ينكر عليه أن حديثه صحيح"[٧]. وهذا يقتضي أن رواية العدل عن غيره تعديل له، لأن العدل لو

---

(١) محاسن الاصطلاح (٢١٨)، النكت للعراقي (ص/١٣٦-١٣٧).
(٢) النكت للزركشي (٣/٣٢٥).
(٣) مقدمة ابن الصلاح (ص/٤٩).
(٤) مقدمة ابن الصلاح (ص/٤٩).
(٥) تدريب الراوي (١/٣٠٢).
(٦) فتح المغيث (١/٢٩٣).
(٧) ميزان الاعتدال (٣/٤٢٦)، فتح المغيث (١/٢٩٣).

كان يعلم فيه جرحاً لذكره[١].

ثالثا: وتثبت – عند الحافظ ابن عبد البر – بمجرد العناية بالعلم والانقطاع له والاشتهار، إذ قال: "كل حامل لهذا العلم معروف العناية به فهو عدل محمول في أمره على العدالة حتى يتبين جرحه"[٢].

رابعا: وتثبت – عند الحافظ ابن حبان – بعدم ثبوت الجرح إذ يقول: "إن العدل مَنْ لم يعرف فيه الجرح، إذ التجريح ضد التعديل، فمن لم يُجْرح فهو عدل حتى يتبين جرحه"[٣].

وقريب من ذلك: قول الخطيب البغدادي: "وزعم أهل العراق أن العدالة هي إظهار الإسلام، وسلامة المسلم من فسق ظاهر، فمتى كانت هذه حاله، وجب أن يكون عدلاً"[٤].

وعقب الخطيب على القول الثاني بقوله: "يجوز أن يكون العدل لا يعرف عدالة من روى عنه، فلا تكون روايته عنه تعديلاً ولا خبراً عن صدقه، بل يروي عنه لأغراض يقصدها، كيف وقد وُجد جماعة من العدول الثقات رووا عن قوم أحاديث أمسكوا في بعضها عن ذكر أحوالهم مع علمهم بأنها غير مرضية، وفي بعضها شهدوا عليهم بالكذب في الرواية، وبفساد الآراء، والمذاهب"[٥].

كما عقب ابن حجر على ما حكاه الذهبي عن الجمهور بقوله: "وهذا الذي نسبه للجمهور لم يصرِّح به أحد من أئمة النقد إلا ابن حبان، نعم هو حق في حقِّ من كان مشهوراً بطلب الحديث، والانتساب إليه"[٦].

---

(١) الكفاية (ص/١٥٠).
(٢) علوم الحديث (ص/٢١٩).
(٣) الثقات (١/١٣)، لسان الميزان (١/١٤).
(٤) الكفاية (ص/١٤١).
(٥) الكفاية (ص/١٥٠).
(٦) لسان الميزان (٣/١)، فتح الميزان (١/٢٩٣).

وعقب الخطيب على القول الرابع بقوله:" هذا غير صحيح، ولا نعلم الصحابة قبلوا خبر أحد إلا بعد اختبار حاله، والعلم بسداده، واستقامة مذاهبه، وصلاح طرائقه، وهذه صفة جميع أزواج النبي ﷺ وغيرهن من النسوة اللاتي روين عنه[1]. وبقوله - أيضاً -: "يدل على صحة ما ذكرناه: أن عمر بن الخطاب رد خبر فاطمة بنت قيس في إسقاط نفقتها، وسكناها لما طلقها زوجها ثلاثاً، مع ظهور إسلامها، واستقامة أمرها"[2].

المطلب الرابع
حكم رواية العدل عمَّنْ سمَّاه، ولم يذكر فيه تعديلاً ولا تجريحاً

للعلماء في ذلك أقوال، منها:

الأول: لا تعتبر رواية العدل تعديلاً منه لمن روى عنه، وهذا قول أكثر العلماء من أهل الحديث وغيرهم.

وسبب ذلك: أنه يجوز أن يروي العدل عن غير عدل، فلا تضمن روايته عنه تعديلاً له[3].

الثاني: تعتبر رواية العدل تعديلاً منه لمن روى عنه، وهذا قول بعض أهل الحديث، وبعض أصحاب الشافعي.

وسبب ذلك: أن الرواية تتضمن التعديل من جهة أن العدل لو علم فيمن روى عنه شيئاً من الجرح لذكره، وإلا كان غاشاً في الدين خائناً الأمانة[4].

الثالث: إن عرف من حال العدل أنه لا يروي إلا عن ثقة فروايته توثيق لمن روى عنه، وإلا فلا تعتبر روايته توثيقاً له.

وعقب السخاوي على ذلك بقوله: "هذا هو الصحيح عند الأصوليين

---

(١) الكفاية (ص/١٤٢).
(٢) الكفاية (ص/١٤٢).
(٣) علوم الحديث (ص/٢٢٥).
(٤) علوم الحديث (ص/٢٢٥)، الكفاية (ص/١٥٤)، فتح المغيث (١/٣١٢).

كالسيف الآمدي، وابن الحاجب وغيرهما، بل وذهب إليه جمع من المحدثين، وإليه مَيْل الشيخين، وابن خزيمة في صحاحهم، والحاكم في مستدركه"[(١)].

ويرد على القول الثاني :

١ - احتمال كون الراوي لا يعلم عدالة من روى عنه ولا جرحه[(٢)].

٢ - أن الرواية تعريف تزول به جهالة العين بشرطه، والعدالة إنما تعرف بالخبرة، والرواية لا تدل على الخبرة كما قاله أبو بكر الصيرفي[(٣)].

وقد سلم القول الثالث من هذين الإيرادين، لأن الراوي قد عُرف بانتقاء شيوخه.

ومن هنا قال الحافظ ابن حجر: "من عرف من حاله أنه لا يروي إلا عن ثقة، فإنه إذا روى عن رجل، وصف بكونه ثقة عنده كمالك، وشعبة، والقطان، وابن مهدي، وطائفة من بعدهم"[(٤)].

وكلام ابن حجر - هنا - مبناه الغالب، كما سيظهر من استقراء أحوال من أثر عنهم، وعرف من حالهم، أنهم لا يروون إلا عن ثقة في المبحث الثاني.

وسبق الحافظ ابن حجر إلى ذلك إمام الحرمين الجويني حيث قال: "والرأي فيه - عندي - التفصيل، فإن ظهر من عادة ذلك الراوي الانكفاف عن الرواية عمن يتغشاه ريب، واستبان أنه لا يروي إلا عن موثوق به فرواية مثل هذا الشخص تعديل، وإن تبين من عادته الرواية عن الثقة والضعيف فليست روايته تعديلاً، وإن أشكل الأمر فلم يوقف على عادة مطردة لذلك الراوي في الفن الذي أشرنا إليه فلا يحكم بأن روايته تعديل، وهذا من أصناف ما يعد تعديلاً ضمناً"[(٥)].

---

(١) فتح المغيث (١/٣١٣).
(٢) الكفاية (ص/١٥٤).
(٣) فتح المغيث (١/٣١٣).
(٤) لسان الميزان (١/١٥).
(٥) البرهان في أصول الفقه (١/٦٢٣).

وأثنى أبو الحسن الماوردي على هذا التفصيل بقوله: "وهو قول الحذاق، ولابد في هذه الطريقة من أن يظهر – أن الراوي عنه لا يروي إلا عن عدل – ظهوراً بيناً، إما بتصريحه بذلك، أو تتبع عادته، بحيث لا تختلف في بعض الأحوال، فإن لم يظهر ذلك ظهوراً بيناً فليس بتعديل، فإن كثيراً من الحفاظ يروون أحاديث الضعفاء للاعتبار، ولبيان حالها، ومن هذه الطريقة قولهم: (رجاله رجال الصحيح).

وقولهم: (روى عنه البخاري ومسلم)[1]، وشرح الحافظ ابن حجر ذلك بقوله: "ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأي راوٍ كان، مقتض لعدالته عنده وصحةِ ضبطه، وعدم غفلته، ولاسيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين، وهذا معنى لم يحصل لغير من خُرِّج عنه في الصحيح، فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذُكر فيهما، هذا إذا خرَّج له في الأصول، فأما إن خرَّج له في المتابعات والشواهد والتعاليق فهذا يتفاوت في درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره مع حصول اسم الصدق لهم، وحينئذ إذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعناً، فذلك الطعن مقابل لتعديل هذا الإمام، فلا يُقبل إلا مبين السبب مفسراً بقادح يقدح في عدالة هذا الراوي وفي ضبطه مطلقاً، أو في ضبطه لخبر بعينه، لأن الأسباب الحاملة للأمة على الجرح متفاوتة، منها ما يقدح، ومنها ما لا يقدح.

وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل الذي يُخرج عنه في الصحيح: هذا جاز القنطرة، يعني بذلك أنه لا يُلتفت إلى ما قيل فيه، قال الشيخ أبو الفتح القشيري في مختصره: وهكذا نعتقد، وبه نقول، ولا نخرج عنه إلا بحجة ظاهرة، وبيان شافٍ يزيد في غلبة الظن على المعنى الذي قدمنا من اتفاق الناس بعد الشيخين على تسمية كتابيهما بالصحيحين، ومن لوازم ذلك تعديل رواتهما." ولا يقبل الطعن في أحدٍ منهم إلا بقادح واضح، لأن أسباب الجرح مختلفة، ومدارها على خمسة أشياء: البدعة، أو المخالفة، أو الغلط، أو جهالة الحال، أو دعوى الانقطاع في السند بأن يُدَّعى في الراوي أنه كان يُدلس أو يُرسل".

---

(١) إرشاد الفحول (ص/٦٧).

وقد قيل مثلُ ذلك عن صحيح مسلم أيضاً، لأنهما اشترطا الصحة فيه، فإنه لا فرق بين أن يقول المحدث: هذا حديث صحيح، وبين أن يقول عن فلان: هذا ثقة "[١].

ويظهر من هذا الكلام :

١ – أن كل من روى عنه البخاري ومسلم في "صحيحيهما" واحتجا به في الحلال والحرام والأصول، فهو ثقة عندهما.

٢ – أنهما انتقيا من رواية بعض المتكلم فيهم أحاديث يعلمان أنهم قد حفظوها، وهي غالباً في غير الحلال والحرام، كالتفسير والمغازي والأدب والرقاق والفضائل.

٣ – أنهما لم يلتزما الشروط المعتبرة في الثقة فيما خرجاه من الأحاديث في المتابعات والشواهد.

٤ – أنهما لم يلتزما ذلك في التعاليق.

ويتعين اعتبار هذه الأمور عند الحكم على كل راو ممن أخرج له الشيخان في "صحيحيهما" أو أحدهما[٢].

المطلب الخامس

رواية من عُرف عنه أنه لا يروي إلا عن ثقة، هل هي توثيق مُعتبر

قال ابن الصلاح : "إذا روى العدل عن رجل سماه لم يجعل روايته عنه تعديلاً منه له عند أكثر العلماء من أهل الحديث وغيرهم، وقال بعض أهل الحديث، وبعض أصحاب الشافعي : يُجعل ذلك تعديلاً منه له ؛ لأن ذلك يتضمن التعديل، والصحيح هو الأول "[٣].

وذكر السخاوي في تفصيل آخر، وهو : "إن عُلم أنه لا يروي إلا عن عدل

---

(١) نصب الراية (١/١٤٩).
(٢) تحرير أحكام التقريب (ص/٢٩).
(٣) المقدمة (ص/٥٣).

كانت روايته عن الراوي تعديلاً له، وإلا فلا، هذا هو الصحيح عند الأصوليين: كالسيف الآمدي، وابن الحاجب، وغيرهم"[(١)].

بل ذهب إليه جمع من المحدثين، وإليه مال الشيخان، وابن خزيمة في "صحاحهم" والحاكم في "مستدركه".. ممن كان لا يروي إلا عن ثقة إلا في النادر أحمد، وبقي بن مخلد.

قال المُعلمي: "وقوله - أي السخاوي -: "إلا في النادر" لا يضرنا، إنما احترز بها؛ لأن بعض أولئك المحتاطين قد يخطئ في التوثيق، فيروي عمن يراه ثقة، وهو غير ثقة، وقد يضطر إلى حكاية شيء عمن ليس بثقة، فيحكيه ويبين أنه ليس بثقة[(٢)].

وقال ابن رجب: "وقد اختلف الفقهاء وأهل الحديث في رواية الثقة عن رجل غير معروف، هل هو تعديل له أم لا؟ وحكى أصحابنا عن أحمد في ذلك روايتين. وحكوا عن الحنفية أنه تعديل، وعن الشافعية خلاف ذلك. والمنصوص عن أحمد يدل على أنه من عُرف منه أنه لا يروي، إلا عن ثقة فروايته عن إنسان تعديل له، ومن لم يعرف منه ذلك فليس بتعديل، وصرح بذلك طائفة من المحققين من أصحابنا وأصحاب الشافعي"[(٣)].

وقد صرح باعتبار هذا الذهبي، فقال: ".. ومن الثقات الذين لم يُخرج لهم في "الصحيحين" خلق، منهم: من صحح لهم الترمذي، وابن خزيمة، ثم من روى لهم النسائي، وابن حبان وغيرهما.."[(٤)].

وممن جرى على اعتبار هذا: الحافظ ابن حجر على دقته المعهودة، حيث قال في مقدمة "اللسان": "من عُرف من حاله أنه لا يروي إلا عن ثقة، فإنه إذا روى عن رجل وصف بكونه ثقة عنده، كمالك، وشعبة، والقطان، وابن مهدي، وطائفة ممن بعدهم"[(٥)].

---

(١) فتح المغيث (٢/ ٤١، ٤٢).
(٢) التنكيل (١/ ٤٢٩).
(٣) شرح العلل لابن رجب (١/ ٨٠).
(٤) الموقظة (ص/ ٨١).
(٥) اللسان (١/ ٩٤).

كما عبر السخاوي بقوله: "في النادر"، فيكون الأمر - في الغالب - في هؤلاء المذكورين - هنا - أغلبي، لا كلي، كما أفاده أبو غدة"[١].

وقد كفانا المعلمي بتوجيهه هذا، متى يكون قبول مثل هذا التعديل ومتى يُرد في كلامه المسوق آنفاً.

المطلب السادس
مسوغات كتابة الثقات عن الضعفاء والمتروكين

للثقات في كتابتهم عن الضعفاء والمتروكين مسوغات، منها:

١ - **معرفة مخرج الحديث**، وحال المنفرد به، أهو عدل أو مجروح.

روى الحاكم بإسناده عن الأثرم قال: "روى أحمد بن حنبل: يحيى بن معين يكتب صحيفة (معمر) عن (أبان) عن (أنس)، فإذا اطلع عليه إنسان كتمه، فقال له أحمد: تكتب صحيفة (معمر) عن (أبان)، وتعلم أنها موضوعة؟ فلو قال لك قائل أنت تتكلم في أبان، ثم تكتب حديثه على الوجه؟ فقال: رحمك الله يا أبا عبد الله أكتب هذه الصحيفة عن (عبد الرزاق) عن (معمر) على الوجه، فأحفظها كلها، وأعلم أنها موضوعة، حتى لا يجيء بعده إنسان فيجعل بدل (أبان): (ثابتاً) ويرويها عن (معمر) عن (ثابت) عن (أنس)، فأقول له: كذبت، إنما هي عن معمر، عن أبان لا عن ثابت"[٢].

وقال أحمد بن علي الأبار، قال يحيى بن معين: "كتبنا عن الكذابين، وسجرنا به التنور، وأخرجنا به خبزاً نضيجاً"[٣].

٢ - **للاعتبار والاستدلال**: قال أحمد في رواية ابن القاسم: "ابن لهيعة ما كان حديثه بذاك، وما أكتب حديثه إلا للاعتبار والاستدلال، إنما قد أكتب حديث الرجل كأني استدل به مع حديث غيره يشدُّه؛ لا أنه حجة إذا انفرد "[٤].

---

(١) تعليقه على قواعد التحديث (ص/٢١٦-٢١٧)، (ص/٢١٨)، (ص/٢٢٠).
(٢) شرح علل الترمذي (١/٧٩-٨٠)، فتح المغيث (١/٢٩٢).
(٣) شرح علل الترمذي (١/٧٩-٨٠)، فتح المغيث (١/٢٩٢).
(٤) شرح علل الترمذي (١/٧٩-٨٠)، فتح المغيث (١/٢٩٢).

٣ - عدم المعرفة بحال هؤلاء الضعفاء والمتروكين؛ لكونهم غرباء مثلاً وظاهرهم الاستقامة والصلاح، مثل رواية مالك عن عبد الكريم ابن أبي المخارق الهلالي وحاله معروف. وقد اعتذر ابن عبد البر عن مالك لذلك بقوله: "وإنما روى مالك عن عبد الكريم ابن أبي المخارق، وهو مُجمع على ضعفه وتركه؛ لأنه لم يعرفه، إذ لم يكن من أهل بلده، وكان حسن الصمت والصلاة فغره ذلك منه، ولم يدخل في كتابه عنه حكماً أفرده"[١].

---

(١) التمهيد(١/ ٦٠)، تهذيب التهذيب (٩/ ٣٠٤).

المبحث الثاني

الأئمة الأعلام الذين لم يرووا إلا عن ثقة

اختلفت أنظار أئمة الحديث في تلقيهم وتبليغهم هذا العلم الشريف عن شيوخهم.

فمنهم: من ألزم نفسه الرواية عن الثقات المقبولين، وأهل العدالة الضابطين.

ومنهم: من لم يقنع بالاكتفاء بهذا النوع الرفيع، فترخصوا في الرواية عن الضعفاء، ومن لم لا يحتج بهم، معتلين بأن روايتهم عن هذا الصنف إنما هي للاعتبار والاستدلال، أو لمجرد المعرفة، وعلى هذا عامة أهل الحديث.

أما الفريق الأول: فهم فئة قليلة، وجماعة يسيرة، من كبار الأئمة وجهابذة الحفاظ، حملوا أنفسهم على الرواية عن الثقات إلا في النادر، فإذا حدث من عُرف باقتصاره في الرواية عن الثقات عن رجل، كان ثقة عنده في الغالب[(١)].

وقد ذكر كل من ابن رجب[(٢)]، وابن تيمية[(٣)]، وابن عبدالهادي[(٤)]، والزركشي[(٥)]، وابن حجر[(٦)]، والسخاوي[(٧)] والتهانوي[(٨)] الأئمة الذين عرفوا بأنهم لا يروون إلا عن ثقة.

وقد عُرفت طائفة أخرى بذلك، لم يتعرض الأئمة السابقون لذكرهم، وأقوم -هنا- بتسمية كل من وقفت على نسبته لهذا الأمر، سواء أذكر في كلام الحفاظ المتقدمين أم لم يذكر، مرتباً لهم على حروف المعجم.

١ - إبراهيم بن موسى التميمي (بعد ٢٢٠هـ):

نص على أنه لا يحدث إلا عن ثقة: أبو زرعة.

---

(١) منهج النسائي في الجرح والتعديل (١/ ٤٠).

(٢) شرح العلل (١/ ٣٨٠-٣٧٨).

(٣) منهاج السنة النبوية (٤/ ١٥٤-١٦١)، الرد على البكري (١/ ٧٧)، شيخ الإسلام ابن تيمية وجهوده في الحديث وعلومه (١/ ٤٨٢).

(٤) الصارم المنكي في الرد على السبكي (ص/ ٤٠).

(٥) النكت على ابن الصلاح (٣/ ٣٧٠).

(٦) مقدمة لسان الميزان(١/ ١٥).

(٧) فتح المغيث (١/ ٢٩٣).

(٨) قواعد في علوم الحديث (ص/ ٢١٦-٢٢٧).

قال البرذعي في أسئلته لأبي زرعة الرازي: "وقال لي أبو زرعة في إبراهيم بن موسى: لم يكن في كتبه من الضعفاء إلا رجلان: عبد العزيز بن أبان، وأبو قتادة الحراني، ثم قال: كأنه قد جمع له الثقات"[(١)].

وقال ابن أبي حاتم: "سمعت أبا زرعة يقول: إبراهيم بن موسى أتقن من أبي بكر ابن أبي شيبة، وأصح حديثاً منه، لا يحدث إلا من كتابه، لا أعلم أني كتبت عنه خمسين حديثاً من حفظه"[(٢)].

ومقتضى العبارتين السابقتين: هو أن الأصل في الرواة الذين يروي عنهم إبراهيم ثقات، وإن وجد في مشايخه ضعفاء فهذا بالنادر، كروايته عن النضر بن إسماعيل بن حازم البجلي الذي قال فيه ابن حجر في "التقريب" (٧١٣٠): "ليس بالقوي".

٢ - إبراهيم بن يزيد النخعي (٩٦هـ):

نص على أنه لا يحدث إلا عن ثقة: ابن عبد البر[(٣)].

٣ - أحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣ هـ):

يعد النسائي من الأئمة المتشددين في انتقاء الرجال، حتى إن أهل الفن قالوا "كل من أخرج له النسائي في "المجتبى" وسكت عنه فهو حُجة، فإن له شرطاً في الرجال أشد من شرط البخاري ومسلم"[(٤)].

وممن نص على أنه لا يحدث إلا عن ثقة[(٥)]، وألمح إليه الزنجاني[(٦)]،

---

(١) أسئلة البرذعي لأبي زرعة (ص/٥٢٨).

(٢) الجرح والتعديل (١/١٣٧).

(٣) نقل ابن التركماني في "الجوهر النقي" عن ابن عبد البر في أوائل التمهيد قوله: "وكل من عرف أنه لا يأخذ إلا عن ثقة، فتدليسه ومرسله مقبول، فمراسيل سعيد بن المسيب، ومحمد بن سيرين، وإبراهيم النخعي عندهم صحاح". مقدمة التمهيد (١/٣٠)، الجوهر النقي (٥/١٠٩)، النكت (٢/٥٧٧)، قواعد التحديث (ص/٢١٧-٢١٨).

(٤) قواعد في علوم الحديث (ص/٢٢٢).

(٥) قال التهانوي في "قواعد في علوم الحديث" (ص/٢٢٢): "وكذا من حدث عنه النسائي فهو ثقة".

(٦) حكى أبو الفضل بن طاهر قال: سألت سعد بن علي الزنجاني عن رجل فوثقه فقلت له: إن النسائي لم يحتج به؛ فقال: يا بُني إن لأبي عبد الرحمن شرطاً في الرجال أشد من شرط البخاري ومسلم. كذا في زهر الربى (١/٤)، وقواعد في علوم الحديث (ص/٢٢٢).

والخطيب[١]، والذهبي[٢].

٤ - أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ):

عرف الإمام أحمد بالرواية عن بعض الشيوخ الذين كانوا يتحرّون الرواية عن رواة ثقات من الذين كانوا لا يحدِّثون إلا عن ثقة: كسليمان بن حرب، وعبد الرحمن بن مهدي، ومُظَفَّر بن مدرك أبو كامل، ويحيى بن سعيد القَطَّان.

ونص على عدم روايته إلا عن ثقة: كل من أحمد بن صالح[٣]، وابن تيمية[٤]، والسبكي[٥]، والهيثمي[٦]، والسخاوي[٧]، والمعلمي[٨].

---

(١) أشار الخطيب إلى جودة شيوخ النسائي، فقال في ترجمة أبي الوليد أحمد بن عبد الرحمن البسري:" وأبو الوليد ليس حاله -عندنا- ما نكر الباغندي عن هذا الشيخ - يعني إسماعيل السكري -، بل كان من أهل الصدق، وقد حدَّث عنه من الأئمة أبو عبد الرحمن النسائي، وحسبك به ". تاريخ بغداد (٤/٢٤٢)، ميزان الاعتدال (١/١١٥).

(٢) قال الذهبي في المغني في الضعفاء (١/٦١) في ترجمة أحمد بن نفيل الكوفي: " شيخ للنسائي، لا يعرف، لكن النسائي نظيف الشيوخ، وقد قال: لا بأس به ".

(٣) نقل ابن حجر في تهذيب التهذيب (٩/١١٤) في ترجمة محمد بن الحسن بن آتش عن أبي العرب القيرواني قول أحمد بن صالح: "إن أحمد وعلي بن المديني لا يرويان إلا عن مقبول".

(٤) قال ابن تيمية في "منهاج السنة النبوية" (١/٤٨٢): "والناس في مصنفاتهم منهم: من لا يروي عمن يعلم أنه يكذب، مثل: مالك، وشعبة، ويحيى بن سعيد، وعبدالرحمن ابن مهدي، وأحمد بن حنبل، فإن هؤلاء لا يروون عن شخص ليس بثقة عندهم، ولا يروون حديثا يعلمون أنه عن كذاب، فلا يرون أحاديث الكذابين الذين يعرفون بتعمد الكذب، لكن قد يتفق فيما يروونه ما يكون صاحبه أخطأ." وانظر شيخ الإسلام ابن تيمية وجهوده في الحديث وعلومه. وقال في الرد على البكري(١/٧٧): " إن القائلين بالجرح والتعديل من علماء الحديث نوعان: منهم: من لم يرو إلا عن ثقة عنده؛ كمالك، وشعبة، ويحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، وكذلك البخاري، وأمثاله".

(٥) قال السبكي في شفاء السقام (ص/١٠): " وأحمد لم يكن يروي إلا عن ثقة، وقد صرح الخصم بذلك في الكتاب الذي صنفه في الرد على البكري ".

(٦) قال الهيثمي في ثابت بن الوليد: "روى عنه أحمد وشيوخه ثقات". مجمع الزوائد (١/٨٠)، وقال مرة: "ويقال: مشايخ أحمد كلهم ثقات" مجمع الزوائد (٥/١٢٢).

(٧) قال السخاوي في "فتح المغيث" (٢/٤٢): "ممن كان لا يروي إلا عن ثقة إلا في النادر: الإمام أحمد بن حنبل".

(٨) قال المعلمي في التنكيل (١/٤٢٩): "نص ابن تيمية والسبكي في "شفاء السقام" على أن أحمد لا يروي إلا عن ثقة، وفي "تعجيل المنفعة ما حاصله: أن عبد الله بن أحمد كان لا يكتب في حياة أبيه إلا عمن أذن له أبوه، وكان أبوه لا يأذن له بالكتابة إلا عن الثقات، ولم يكن أحمد ليترخص لنفسه ويُشدد على ابنه". وانظر الكامل (١/١٣٧)، وتعجيل المنفعة (ص/١٥).

وعبارات العلماء التي تدلل على إنفراد أحمد بالرواية عن الثقات متكاثرة جداً، ألا أن بعض أهل العلم حمل كلام الأئمة في أن الإمام أحمد لا يروي إلا عن ثقة على الأغلب؛ لأنه ثبت أن الإمام أحمد روى عن جماعة من الضعفاء والملينين، وطائفة من المتروكين والهالكين.

وقد حاول ابن عبد الهادي أن يبرر رواية أحمد عن الضعفاء بقوله: "فإن قيل: قد روى الإمام أحمد بن حنبل عن موسى بن هلال – وهو لا يروى إلا عن ثقة – فالجواب أن يقال: رواية الإمام أحمد عن الثقات هو الغالب من فعله والأكثر من عمله كما هو المعروف من طريقة شعبة ومالك وعبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد القطان وغيرهم، وقد يروي الإمام أحمد قليلاً – في بعض الأحيان – عن جماعة نسبوا إلى الضعف وقلة الضبط: وذلك على وجه الاعتبار والاستشهاد، لا على طريق الاجتهاد والاعتماد"[(١)].

وفي فتح المغيث: "وقوله: "إلا في النادر" لا يضرنا، إنما احترز بها لأن بعض أولئك المحتاطين قد يخطئ في التوثيق، فيروي عمن يراه ثقة وهو غير ثقة، وقد يضطر إلى حكاية شيء عمن ليس بثقة، فيحكيه ويبين أنه ليس بثقة"[(٢)].

قال أبو غدة معلقا على قول التهانوي "شيوخ أحمد كلهم ثقات"، قال: هذا غالبي لا كلي، فقد روى أحمد عن عامر بن صالح وعلي بن مجاهد الكابلي وأمثالهما من المتروكين والمتهمين بالكذب.

وقد أشار بعض العلماء إلى ضعف جماعة من شيوخ أحمد، حيث وجد في شيوخه بعض الضعاف. فضعف ابن معين[(٣)]: عامر بن صالح[(٤)]، وعلي بن مجاهد الكابلي[(٥)]. وقال ابن حجر فيه: متروك، وليس في شيوخ أحمد أضعف منه: التقريب (٤٧٩٠).

---

(١) الصارم المنكي (ص/ ٤٠).
(٢) فتح المغيث (ص/ ١٣٤)، التنكيل (١/ ٤٢٩)، طليعة التنكيل (ص/ ٣٠).
(٣) مجمع الزوائد (١/ ٨٠).
(٤) الميزان (٢/ ٣٦٠).
(٥) الميزان (٣/ ١٥٢).

ولعل هذا يرجع إلى منهج أحمد بن حنبل في التحديث عن الراوي، حيث قال: "مذهبي في الرجال، أني لا أترك حديث محدث حتى يجتمع أهل مصر على ترك حديثه"(١). وبناء على ذلك، فقد تخلل مروياته الرواية عن بعض الضعفاء كما تقدم، لكن لا يعني هذا أنه كان يرى حجية ما يرويه عنهم، بل قال شيخ الإسلام ابن تيمية:

"وليس كل ما رواه أحمد في "المسند" وغيره يكون حجة عنده، بل يروي ما رواه أهل العلم"،(٢) وقال أيضا:

"قد يروي الإمام أحمد وإسحاق وغيرهما، أحاديث تكون ضعيفة عندهم؛ لاتهام رواتها بسوء الحفظ ونحو ذلك؛ ليعتبر بها، ويستشهد بها، فإنه قد يكون لذلك الحديث ما يشهد له أنه محفوظ، وقد يكون له ما يشهد بأنه خطأ، وقد يكون صاحبها كذبها - أو كذابا - في الباطن، ليس مشهورا بالكذب، بل يروي كثيرا من الصدق، فيروى حديثه.

وليس كل ما رواه الفاسق يكون كذباً، بل يجب التبين في خبره، كما قال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾(٣)، فيروى لتنظر سائر الشواهد، هل تدل على الصدق أو الكذب"(٤). وقال ابن تيمية في "منهاج السنة": "..وشرطه في المسند: أن لا يروي عن المعروف بالكذب -عنده- وإن كان في ذلك ما هو ضعيف"(٥)، وقال أبو موسى المديني في خصائص المسند: "ويروي أحمد في غير المسند عمن ليس بذاك"(٦).

وفي "مسودة آل تيمية في أصول الفقه": "قال عبد الله: قلت لأبي: ما تقول في حديث ربعي بن حراش عن حذيفة؟ قال: الذي يرويه عبد العزيز ابن أبي رواد؟ قلت: نعم، يصح؟ قال: لا، الأحاديث بخلافه ..

قلت: فقد ذكرته في "المسند"؟ قال: قصدتُ في "المسند" الحديث

(١) تهذيب التهذيب (٥/٣٧٧).
(٢) منهاج السنة (٧/٩٦ - ٩٧).
(٣) سورة الحجرات (آية/ ٦).
(٤) منهاج السنة النبوية (٧/٥٣).
(٥) الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة (٩٦).
(٦) خصائص المسند (١/١٢٧).

المشهور، وتركت الناس تحت ستر الله تعالى، ولو أردت أن أقصد ما صح عندي، لم أرو من هذا المسند "إلا الشيء بعد الشيء..."[١].

وقال ابن حجر: "مسند أحمد" ادعى قوم فيه الصحة، وكذا في شيوخه، والحق أن أحاديثه غالبها جياد، والضعاف منها إنما يوردها للمتابعات، والقليل من الضعاف والغرائب والأفراد أخرجها ثم صار يضرب عليها شيئا فشيئا، وبقي منها بعده بقية"[٢].

وقال الحافظ ابن رجب في "شرح علل الترمذي" : "وقد رخص كثير من الأئمة في رواية الأحاديث الرقاق ونحوها عن الضعفاء، منهم: ابن مهدي، وأحمد بن حنبل..."[٣]. وقال أبو غدة : "فتبين أن الصواب في هذه المسألة أن يقال: غالب شيوخ الإمام أحمد جياد، وهو لا يروي عن متروك أو متهم عنده[٤].

ويتضح من ذلك، أن الإمام أحمد لم يكن متساهلا في نقد الرجال والرواية عن الضعفاء، بل غاية ما في الأمر، أنه كان لا يترك الرواية عن المحدث ما لم يجتمع أهل بلد على ترك حديثه، لكنه إنما يروي في الغالب عمن لم يجمعوا على تركه في المتابعات والشواهد[٥].

٥ – إسماعيل بن أبي خالد البجلي (١٤٦هـ) :

نص على ذلك العجلي[٦].

وشكك ابن حجر في صحة النقل عن العجلي في إسماعيل : "كان ثبتاً في الحديث، رجلاً صالحاً، ثقة......، وكان لا يروى إلا عن ثقة، حيث قال في "التهذيب" : "كلام العجلي هذا في كتابه "الثقات"، ولكن دون لفظة "وكان لا يروي إلا عن ثقة".

---

(١) المسودة (ص/ ٢٧٥).
(٢) تعجيل المنفعة(٦)، قواعد في علوم الحديث (ص/٢١٨-٢١٩).
(٣) شرح علل الترمذي (١/ ٣٧١)، الكفاية (ص/ ١٣٤)، النكت (٢/ ٨٨٨).
(٤) قواعد في علوم الحديث (٢١٩).
(٥) مقدمة تحقيق سؤالات أبي داود لأحمد بن حنبل (١٠).
(٦) قال العجلي في الثقات (ص/ ٦٤): "كان ثبتاً في الحديث، رجلاً صالحاً، ثقة......، وكان لا يروى إلا عن ثقة" تهذيب الكمال (٣/ ٧٥)، تهذيب التهذيب (١/ ١٤٨).

كما أن الذي يمنع من الاعتماد عليها: هو أن العجلي يتساهل كثيراً في توثيق القدماء[1] ولاسيما التابعين وإسماعيل تابعي ج،ل روايته عن كبارهم.

وأيضا روى ابن أبي حاتم في "المراسيل" عن يحيى بن سعيد القطان قال: "مرسلات ابن أبي خالد ليس بشيء، ومرسلات عمرو بن دينار أحب إلي"[2].

وروى في "الجرح والتعديل" عن أبيه قال في قرة العجلي: "مجهول، لا أعلم عنه غير إسماعيل ابن أبي خالد"[3]. وبهذا يتبين ضعف القاعدة التي نسبها ابن حجر إلى العجلي.

وباستقراء شيوخ العجلي الوارد ذكرهم في تهذيب الكمال تبين أنه روى عن عدد ممن تكلم فيهم كما ذكر ذلك ابن حجر في التقريب من مثل: مجالد بن سعيد الهمداني (٢/٢٢٩)، ونفيع بن الحارث الأعمى (٢/٣٠٦).

٦ - أيوب ابن أبي تميمة السختياني (١٣١هـ):

نص على ذلك: أيوب نفسه[4]، ومالك[5]، وأحمد[6].

---

(١) ينظر بحث د./ الشريف حاتم بن عارف العوني . توثيق العجلي . في مجلة المشكاة البحثية - المجلد الأول - الجزء الثاني - (ص/١١١ - ١٢٥) . الصادرة في الكويت. رد فيه على فكرة تساهل العجلي.

(٢) المراسيل لابن أبي حاتم (ص/٥).

(٣) الجرح والتعديل (٧/١٣٠).

(٤) قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٧/٨) في ترجمة عكرمة مولى ابن عباس: " أنبأنا أبو بكر بن أبي خيثمة فيما كتب إلي قال: أخبرنا يحيى بن معين قال: حدثني من سمع حماد بن زيد يقول: سمعت أيوب - وسئل عن عكرمة كيف هو؟ قال: لو لم يكن عندي ثقة لم أكتب عنه ". تهذيب التهذيب (١٢/٢٨٠).

(٥) قال مالك: " لم يقدم علينا أحد من أهل العراق يشبه أيوب السختياني، قدم بلادنا فلم يسمع إلا ممن هو عندنا ثقة مأمون، وقد كان غيره يقدم فيسمع ممن لا تجوز شهادته على حزمة كراث، فعلمنا أن عِلمه في الموضع الذي يعرف أنه نقي، كما أنه في الموضع الذي لا يعرف أنه نقي " الكامل في الضعفاء (١/٦١).

(٦) قال أبو داود في سؤالاته لأحمد (٢١٠): "قلت لأحمد: أبو داود أبو زيد المدني؟ قال: أي شيء تسأل؟ عن رجل روى عنه أيوب".

٧ - أيوب بن المتوكل:

نص على ذلك أحمد[١].

٨ - بقي بن مخلد (٢٧٦هـ):

نص على ذلك بقي بن مخلد نفسه[٢]، وابن حجر[٣]، والسخاوي[٤]، والمعلمي[٥].

٩ - بكير بن عبد الله الأشج (١٢٠هـ):

نص على ذلك أحمد بن صالح[٦].

قال المعلمي في التنكيل معلقا على قول أحمد بن صالح: "إذا رأيت بكير ابن عبد الله روى عن رجل فلا تسأل عنه، فهو الثقة الذي لا شك فيه": "وهذه العبارة تحتمل وجهين:

الأول: أن يكون المراد بقوله: "فلا تسأل عنه" أي عن ذلك المروي، أي لا تلتمس لبكير متابعاً، فإنه - أي بكيراً - الثقة الذي لا شك فيه، ولا يحتاج إلى متابع.

---

(١) قال أبو داود في سؤالاته لأحمد رقم (٥٣٥): "سمعت أحمد قال: كان بالبصرة فتى يقال له أيوب بن المتوكل كان به تطلب الحروف ولا يأخذها إلا عن الثقات ".

(٢) قال بقي بن مخلد:" كل من رويت عنه فهو ثقة". النكت على ابن الصلاح للزركشي (٣/٣٧٢)، تهذيب التهذيب (١/٢٢)، فتح المغيث (٢/٤٢)، التنكيل (١/١٠٩).

(٣) قال ابن حجر في "تهذيب التهذيب" (١/٣٠) في ترجمة أحمد بن سعيد بن أبي مريم المصري: "روى عنه بقي بن مخلد، وكان لا يحدث إلا عن ثقة". وانظر: فتح المغيث (٢/٤٢)، التنكيل (١/١٠٩). وقال في تهذيب التهذيب (١/٤١٠) في ترجمة أيوب بن محمد الهاشمي: "وروى عنه بقي بن مخلد، ومن شأنه أن لا يروي إلا عن ثقة". وقال في تهذيب التهذيب (٢/٣٩٠) في ترجمة عبد الله بن عمر بن عبد الرحمن الخطابي: "روى عنه بقي بن مخلد وهو لا يروي إلا عن ثقة عنده".

(٤) قال السخاوي في "فتح المغيث": "ممن كان لا يروي إلا عن ثقة إلا في النادر: بقي ابن مخلد " فتح المغيث (٢/٤٢).

(٥) قال المعلمي: "وبقي بن مخلد وهو لا يروي إلا عن ثقة عنده" التنكيل (١/١٠٩).

(٦) قال أحمد بن صالح: إذا رأيت بكير بن عبد الله روى عن رجل فلا تسأل عنه، فهو الثقة الذي لا شك فيه " تهذيب التهذيب (١/٤٩٢ - ٤٩٤).

الوجه الثاني: أن يكون المراد فلا تسأل عن ذلك الرجل، فإنه الثقة يعني أن بكيراً لا يروي إلا عن ثقة، فلا شك فيه، والله أعلم"[(١)].

١٠ - حريز بن عثمان الرحبي (١٦٣هـ):

نص على ذلك أبو داود[(٢)]، وابن عدي[(٣)]، والذهبي[(٤)]، وابن حجر[(٥)]، والسخاوي[(٦)].

وذكر ابن رجب بضعة كليات في إطلاقها عنده نظر منها قول أبي داود في مشايخ حريز بن عثمان: كلهم ثقات[(٧)].

وضعف ابن حجر في "التقريب" (٧٩٧٤) أبا بكر ابن عبد الله ابن أبي مريم الغساني الشامي، شيخ حريز .

١١ - الحسن بن أبي الحسن البصري(١١٠هـ):

نص على ذلك ابن معين[(٨)].

قال العلائي معلقاً على قول ابن معين: "إذا روى الحسن ومحمد - يعني: ابن سيرين - عن رجل فسمياه فهو ثقة، يحتج بحديثه" : "فيحتمل هذا أنهما كان لا يرويان إلا عن ثقة عندهما، سواء أكان مسنداً أم مرسلاً ويحتمل أن ذلك

---

(١) التنكيل (٢/١٢٣).

(٢) قال الآجري: " سألت أبا داود عن سعيد بن مرثد الرحبي، فقال: من التابعين ثقة، قلت: حدث عنه حريز. قال: شيوخ حريز كلهم ثقات". سؤالاته رقم (١٧٤١)، شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/٨٧٩)، لسان الميزان (٢/٣٦٠-٣٦١)، تهذيب التهذيب (٢/١٧٢، ٢٣٨)، (٤/١٣٧)، (٦/٢٨٤).

(٣) قال ابن عدي في الكامل (٢/٤٥٣): " وحريز يحدِّث عن أهل الشام عن الثقات منهم ".

(٤) قال الذهبي في " الميزان (٢/٣٦٠) "شيوخ حريز وثقوا مطلقاً". وقال في "نقده بيان الوهم والإيهام (ص/١٠٦) ": شيوخ حريز ثقات ".

(٥) قال ابن حجر في " اللسان " (٤/٥٩٧): "شيوخ حريز بن عثمان، كلهم ثقات".

(٦) قال السخاوي في "فتح المغيث"(٢/٤٢): "ممن كان لا يروي إلا عن ثقة في النادر حريز ابن عثمان".

(٧) شرح العلل (٢/٨٧٩).

(٨) ذكر ابن أبي خيثمة في تاريخه عن يحيى بن معين، أنه قال: " إذا روى الحسن ومحمد - يعني: ابن سيرين -عن رجل فسمياه فهو ثقة، يحتج بحديثه " جامع التحصيل (ص/٩٠)، تهذيب التهذيب (١/٣٤٧).

فيمن ذكراه باسمه، فأما من أرسلا عنه فجاز أن يكون كذلك، وأن يكون ضعيفاً وهذا هو الأظهر، وفيه جمع بين الأقوال كلها"[١].

ويعني بالأقوال: قول يحيى المذكور، وقول ابن سيرين في الحسن وأبي العالية: "كانا يصدقان كل من حدثهما". وقول أحمد بن حنبل: "ليس في المرسلات شيء أضعف من مرسلات الحسن وعطاء ابن أبي رباح، فإنهما كانا يأخذان عن كل أحد"، وقول أبي زرعة: "كل حديث قال فيه الحسن: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، وجدت له أصلاً، إلا أربعة أحاديث"، ووافق أحمد على قوله جماعة من النقاد.

قلت: وقد جهَّل ابن حجر في التقريب (٣٤٧٠) عبد الله بن عثمان الثقفي شيخ الحسن البصري.

١٢ - زائدة بن قدامة الثقفي (١٦٠ هـ):

زائدة معروف بتشدده، قال الذهبي - معلقاً على ترك زائدة حديث حميد الطويل صاحب أنس المشهور-:" وهذا غلو، حميد عدل صادق"[٢].

وممن نص على عدم روايته إلا عن ثقة الحاكم[٣].

وضعف ابن حجر في التقريب عدداً من شيوخ زائدة، منهم : حكيم بن جبير الأسدي (١٤٦٨)، وعلي بن زيد بن جدعان (٤٧٣٤)، وليث بن أبي سليم (٥٦٨٥)، ويزيد بن أبي زياد الهاشمي (٧٧١٧).

١٣ - سعيد بن المسيب (٩٥هـ):

نص على ذلك سعيد نفسه[٤]، وابن عبد البر[٥].

---

(١) جامع التحصيل (ص/٩٠).

(٢) تاريخ الإسلام وفيات (١٤١-١٦٠)،(ص/١١٦).

(٣) قال في المستدرك (١/٢١١): "... قد عرف من مذهب زائدة: أنه لا يحدث إلا عن الثقات".

(٤) ((روى ابن منده في الوصية من طريق يزيد بن أبي مالك قال:" كنت عند سعيد بن المسيب فحدثني بحديث، فقلت له: من حدثك يا أبا محمد بهذا؟ فقال: يا أخا أهل الشام خذ ولا تسأل، فإنا لا نأخذ إلا عن الثقات". تهذيب التهذيب (٤/٨٧).

(٥) قال ابن عبد البر في أوائل التمهيد:" وكل من عرف بأنه لا يأخذ إلا عن ثقة، فتدليسه ومرسله مقبول، فمراسيل سعيد بن المسيب ومحمد بن سيرين، وإبراهيم النخعي عندهم صحاح". التمهيد (١/٣٠).

ولعل مما يؤيد كون سعيد لا يروي إلا عن ثقة: اتفاقهم على أنه لا يرسل إلا عن ثقة. قال العلائي: "وقد اتفقت كلمتهم على سعيد بن المسيب، وأن جميع مراسيله صحيحة، وأنه كان لا يرسل إلا عن ثقة من كبار التابعين، أو صحابي معروف، قال معنى ذلك - بعبارات مختلفة - جماعة من الأئمة، منهم: مالك، ويحيى بن سعيد القطان، وأحمد بن حنبل، وعلي بن المديني ويحيى بن معين وغيرهم"[١].

ونقل ابن حجر في "النكت" كلام الشافعي مبيناً سبب قبوله لمراسيل سعيد بن المسيب جملة: "لا نحفظ أن ابن المسيب روى منقطعاً إلا وجدنا ما يدل على تسديده، ولا أثره عن أحد - فيما عرفنا عنه - إلا ثقة معروف، فمن كان بمثل حاله قبلنا منقطعه"[٢] وختمه بقوله: "فهذا يدل على أنه قَبِل مراسيل سعيد بن المسيب؛ لكونه لا يسمي إلا ثقة، وأما غيره فلم يتبين له ذلك منه، فلم يقبله مطلقاً، وأحال الأمر في قبوله على وجود الشرط المذكور[٣]

ولكن انظر "المراسيل" لابن أبي حاتم، ففيها ما يعكر على دعوى الاتفاق المذكور هنا[٤].

١٤ - سفيان بن عيينة (١٩٨هـ):

نص على ذلك سفيان نفسه[٥].

---

(١) جامع التحصيل (ص/٨٩).

(٢) ((الأم (٣/١٨٨).

(٣) النكت (٢/٥٥٢ - ٥٥٤)..

(٤) المراسيل (ص/٤، ٧٢).

(٥) قال سفيان:" إنا كنا نتبع آثار مالك بن أنس وننظر الى الشيخ إن كان مثل مالك بن أنس كتب عنه وإلا تركناه". شرح علل الترمذي (١/٣٨٠) ومالك كما تقدم كان لا يكتب إلا عن ثقة. ويمكن الاستئناس بما قاله ابن حبان وابن عبد البر وابن حجر بشأن قبول الأئمة تدليس سفيان. وقال ابن حبان: "سفيان بن عيينة، قبل أهل العلم تدليسه، وما ذلك إلا لتجنبه عن الضعفاء". مقدمة صحيح ابن حبان (١/١٦١). حكى ابن عبد البر عن أئمة الحديث أنهم قالوا: يُقبل تدليس ابن عيينة؛ لأنه إذا وقف أحال على ابن جريج ومعمر ونظرائهما. التمهيد (١/٣١). قال الحافظ في " تعريف أهل التقديس (ص/١٣، ٣٢): "المرتبة الثانية: من احتمل الأئمة تدليسه وأخرجوا له=

قلت: وقد ضعف ابن حجر في التقريب عدداً من شيوخ ابن عيينة مثل: إبراهيم بن مسلم العيدي (٢٥٢)، وجابر بن يزيد الجعفي (٨٧٨)، وحكيم بن جبير الأسدي (١٣٦٨)، وداود بن يزيد بن الأودي (١٨١٨)، وصالح بن أبي الأخضر اليمامي (٢٨٤٤)، وعاصم بن عبيد الله بن عاصم العدوي (٣٠٦٥)، وعبد الكريم بن أبي المخارق أبو أمية (٤١٥٦)، وعلي بن زيد بن جدعان (٤٧٣٤)، وعمران بن ظبيان (٥١٥٨)، وكثير بن إسماعيل النواء (٥٦٠٥)، ومجالد بن سعيد الهمداني (٦٤٧٨)، ومسلم بن كيسان الضبي الملائي (٦٦٤١)، ويزيد بن أبي زياد الهاشمي (٧٧١٧) ، ويعقوب بن عطاء ابن أبي رباح المكي (٧٨٢٦)، ويحييى ابن أبي حية أبو جناب الكلبي (٧٥٣٧)، وسعيد ابن مرزبان العبسي أبو سعد البقال (٢٣٨٩)، وجهَّل محمد بن عقبة القاضي الشامي (٦١٤٥)، وقال عن الحسن بن عمارة البجلي "متروك" (١٢٦٤)، واتهم محمد بن السائب بن بشر الكلبي "بالكذب، ورمي بالرفض" (٥٩٠١).

١٥ - سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ):

نص على ذلك الهيثمي[١].

قال التهانوي في كتابه "قواعد في علوم الحديث" معللا قول الهيثمي: "إن شيوخ الطبراني الذين لم يُضعَّفوا في "الميزان" ثقات. قال:" وبناؤه على ما ذكره الذهبي في ديباجة "الميزان": ولم أر من الرأي أن أحذف اسم أحد ممن له ذكر بتليينٍ ما في كتب الأئمة المذكورين[١]؛ خوفاً من أن يتعقب علي، لا أني ذكرته لضعف فيه عندي"[٢]. وإلا فلم نجد في" الميزان" ما يدل على خصوصية شيوخ

= في الصحيح، لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى كالثوري، أو كان لا يُدلس إلا عن ثقة كابن عيينة". ورجحه ابن حبان فقال: وهذا شيءٌ ليس في الدنيا إلا لسفيان بن عيينة، فإنه كان يُدلس، ولا يدلس إلا عن ثقة متقن، مقدمة صحيح ابن حبان (١/ ١٦١). وسئل الدارقطني عن تدليس ابن جريج فقال:" يجتنب، وأما ابن عيينة فإنه يدلس عن الثقات" سؤالات الحاكم (٢٦٥). فهذا يدل على قبول تدليس الثوري وابن عيينة عندهم، فليكن إرسالهما كذلك، وكذا إرسال غيرهما من الأئمة الذين اتفق أهل العلم على إمامتهم: كالزهري وقتادة وعطاء بن أبي رباح وأمثالهم.

(١) ميزان الاعتدال (١/٢).

(٢) أصحاب الكتب الستة.

الطبراني الذين لم يذكروا فيه بالتوثيق، فالظاهر أن الهيثمي إنما حكم بتوثيقهم أخذاً من عموم هذا القول، وعلى هذا فيجوز لنا الحكم بتوثيق كل راوٍ لم يُضعف في "الميزان" بهذا الأصل، سواءٌ، كان من شيوخ الطبراني أم لا[1].

١٦ – سليمان بن الأشعث أبـو داود السجستاني (٢٧٥هـ):

نص على ذلك: ابن القطان[2] وابن حجر[3] والمعلمي[4] وأشار إلى ذلك الخطيب والذهبي.

ليس هناك نص عن أبي داود بأنه لا يروي إلا عن ثقة، ولكن الذي حمل أهل العلم على هذا القول: ما وجدوه منه من اهتمام في انتقاء الرجال، والتوقي في الأخذ يوهم ذلك .

ومما يدل على شدة تحري أبي داود في الرواية: ما رواه العقيلي في ترجمة يعقوب بن حميد بن كاسب عن زكريا بن يحيى الحلواني، قال: رأيت أبا داود السجستاني صاحب أحمد بن حنبل، قد ظاهر بحديث ابن كاسب، وجعله وقايات على ظهور ركبته. فسألته عنه فقال: "رأينا في مسنده أحاديث أنكرناها، فطالبناه بالأصول فدافعها ثم أخرجها بعد، فوجدنا الأحاديث في الأصول مغيرة بخط طري، كانت مراسيل فأسندها وزاد فيها"[5].

---

(١) قواعد في علوم الحديث (ص/٢٢٥).

(٢) قال: "وأما إسحاق فهو "ابن عبد الأعلى"يروي عن ابن عيينة، وجرير، وغيرهما، وهو شيخ لأبي داود، وأبو داود إنما يروي عن ثقة عنده". نصب الراية (١/ ١٩٩).

(٣) نقل ابن حجر في تهذيب التهذيب (٢/ ٣٤٤) في ترجمة حسين بن علي بن الأسود عن الآجري قول أبي داود: " لا التفت إلى حكاية أراها أوهاماً"، قال ابن حجر معلقاً: "وهذا مما يدل على أن أبا داود لم يروعنه، فإنه لا يروي إلا عن ثقة عنده". وقال في تهذيب التهذيب (١/ ٣٤٤) في ترجمة الحسين بن علي بن الأسود: "فإنه – يعني أبا داود - لا يروي إلا عن ثقة عنده". وجاء في التهذيب (١/ ٥٦١) في ترجمة "داود بن أمية الأزدي": وعنه: أبو داود.. وقد تقدم أن أبا داود لا يروي إلا عن ثقة".

(٤) قال المعلمي في التنكيل (١/ ١٠٩): " أبو داود لا يروي إلا عن ثقة عنده "، كما في ترجمة " أحمد بن سعيد بن أبي مريم ". ويؤيد ذلك قول أبي داود في ترجمة سوَّار بن سهل: " لو لم أثق به ما رويت عنه" سؤالات أبي داود (١١٨٩).

(٥) الضعفاء (٥/ ٤٤٦).

وقال ابن عدي: "سمعت عبدان الأهوازي يقول: سمعت أبا داود السجستاني يقول: أنا لا أحدث عن أبي الأشعث، قلت: لم؟ قال: لأنه كان يعلم المجان المجون، كان مجان البصرة يصرون صرر دراهم. فيطرحونها على الطريق ويجلسون ناحية فإذا مر من لحظها وأراد أن يأخذها صاحوا ضعها ليخجل الرجل. فعلم أبو الأشعث المارة بالبصرة أن يتخنوا صرر زجاج كصرر الدراهم، فإذا مررتم بصررهم فأردتم أخذها وصاحوا بكم فاطرحوا صرر الزجاج التي معكم، وخذوا صرر الدراهم التي لهم، ففعلوا ذلك ... قال: فأنا لا أحدث عنه لهذا"(١).

بل إن الخطيب والذهبي ذهبا إلى القول: بأن كل من سكت أبو داود عن حديثه في "سننه" فهو صالح، قال الخطيب البغدادي: "وما أحتج البخاري ومسلم وأبو داود به من جماعة علم الطعن فيهم من غيرهم محمول على أنه لم يثبت الطعن المؤثر مفسر السبب"(٢). ونقل الذهبي في الميزان في ترجمة إبراهيم بن سعيد المدني عن نافع قوله: "منكر الحديث غير معروف، وله حديث واحد في الإحرام، أخرجه أبو داود وسكت عنه، فهو مقارب الحال"(٣). وسكوت أبي داود مشعر بصلاحية الحديث للاحتجاج به، فكذا بصلاحية رجاله(٤).

وقد تكلم ابن حجر في "التقريب" (٧١٤٤) في نصر بن عاصم الأنطاكي شيخ أبي داود.

١٧ - سليمان بن حرب البصري (٢٢٤هـ):

نص على ذلك أبو حاتم(٥) والسخاوي(٦).

---

(١) الكامل (١/١٨٣)، وعنه الخطيب في الكفاية (ص / ٢٤٦).
(٢) شرح النووي لمسلم (١/ ٢٥).
(٣) ميزان الاعتدال (١/٣٥).
(٤) قواعد في علوم الحديث (ص/٨٣ - ٨٨، ٢٢٤).
(٥) قال ابن أبي حاتم: " سئل أبي عنه - محمد بن أبي رزين-، فقال: شيخ بصري لا أعرفه، لا أعلم روى عنه غير سليمان بن حرب، وكان سليمان قلّ من يرضى من المشايخ، فإذا رأيته قد روى عن شيخ فاعلم أنه ثقة الجرح والتعديل (٧/٢٥٥)، شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/٨٧٩)، تهذيب الكمال (٣/٢٦٩).
(٦) قال السخاوي في "فتح المغيث": " ممن كان لا يروي إلا عن ثقة في النادر: سليمان بن حرب فتح المغيث (٢/٤٢).

ورد النباتي كما في "تهذيب التهذيب"[١]، على قول أبي حاتم: "فإذا رأيته قد روى عن شيخ فاعلم أنه ثقة"، بقوله: "وروى سليمان بن حرب عن مبارك ابن فضالة، كما في ترجمة سليمان من "الجرح والتعديل"[٢]، وهو ضعيف، وروى أيضاً عن حفص بن أسلم الأصغر، وقد تكلموا فيه بما يوجب ضعفه، بل سقوطه، وانظر تعليق محمد عوامة على ترجمة محمد بن أبي رزين من "الكاشف" للذهبي[٣].

وذكر ابن رجب بضعة كليات في إطلاقها عنده نظر، منها: قول أبي حاتم في مشايخ سليمان بن حرب: كلهم ثقات[٤].

١٨ – شعبة بن الحجاج (١٦٠هـ):

يعد شعبة أول من فتش بالعراق عن الرجال وذبّ عن السُنة. واشتهر بالتشدد، فإنه كان يتوقف في الرواية عن الراوي الثقة لا لجرح فيه، وإنما لمعاملة رآه منه[٥]، وكان يتعنت في الرواة، ولا يروي إلا عن ثقة، حتى قيل: "إذا رأيت في السند شعبة فاشدد عليه". بل إن شعبة من تشدده قال: "لو لم أحدثكم إلا عن ثقة لم أحدثكم إلا عن ثلاثين[٦].

وقال أحمد: "كان شعبة أمة وحده في هذا الشأن – يعني – في الرجال، ونظره في الحديث، وتثبيته، وتنقيته الرجال"[٧].

وقال محمد بن العباس النسائي: "سألت أبا عبد الله – يعني أحمد بن

---

(١) تهذيب التهذيب (١٧٩/٤).
(٢) الجرح والتعديل (١٠٨/٤).
(٣) الكاشف (٤٨٤٥).
(٤) شرح العلل (٨٧٩/٢).
(٥) انظر قصة شعبة مع: محمد بن مسلم بن تدرس أبي الزبير المكي في: طبقات ابن سعد (٤٨١/٥)، العلل ومعرفة الرجال (١٣٩/١-١٤٠)، المعرفة والتاريخ (٢٢/٢-٢٣)، ضعفاء العقيلي (١٣١/٤).
(٦) الكفاية (ص/١٥٢)، شرح علل الترمذي (٣٧٦/١)، فتح المغيث (٤٢/٢).
(٧) مقدمة الكامل (ص/٧١)، تهذيب الكمال (٤٩٠/١٢).

حنبل – من أثبت : شعبة أم سفيان ؟ فقال : "كان سفيان رجلًا حافظاً، وكان رجلاً صالحاً، وكان شعبة أثبت منه، وأنقى رجالاً.."[١]. وسئل أيضا: شعبة أحب إليك حديثاً أم سفيان ؟ فقال : "شعبة أنبل رجالاً، وأنسق حديثاً"[٢].

وممن نص من أهل العلم على عدم روايته إلا عن ثقة: أبو حاتم[٣] والعلائي[٤] وابن تيمية[٥] والذهبي[٦]،

---

(١) تاريخ بغداد (٩/٢٦٣)، وانظر تهذيب الكمال(١٢/ ٤٩٠).

(٢) تاريخ بغداد (٩/ ٢٦٤)، تهذيب الكمال (١٢/ ٤٩٠).

(٣) قال أبو حاتم: "إذا رأيت شعبة يحدث عن رجل فاعلم أنه ثقة، إلا نفراً بأعيانهم" تقدمة الجرح والتعديل (١/١٢٨)، (٨/ ٤٢٤)، شرح علل الترمذي (١/ ٣٨٤).

(٤) قال العلائي في أسباب الإرسال: "... ومنها: أن يكون المرسل للحديث نسي من حدثه به، وعرف المتن جيداً فذكره مرسلاً؛ لأن أصل طريقته أنه لا يأخذ إلا عن ثقة كمالك وشعبة فلا يضره" جامع التحصيل (١/ ٨٨).

(٥) قال ابن تيمية في "منهاج السنة النبوية": "والناس في مصنفاتهم منهم من لا يروي عمن يعلم أنه يكذب، مثل: مالك، وشعبة، ويحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، فإن هؤلاء لا يروون عن شخص ليس بثقة عندهم، ولا يروون حديثاً يعلمون أنه عن كذاب، فلا يرون أحاديث الكذابين الذين يعرفون بتعمد الكذب، لكن قد يتفق فيما يروونه ما يكون صاحبه أخطأ." منهاج السنة النبوية (٤/ ١٥٤-١٦١)، شيخ الإسلام ابن تيمية وجهوده في الحديث وعلومه (١/ ٤٨٢)، شفاء السقام (ص/ ١٠). وقال في الرد على البكري (١/٧٧): "إن القائلين بالجرح والتعديل من علماء الحديث نوعان. منهم: من لم يرو إلا عن ثقة عنده: كمالك، وشعبة، ويحيى بن سعيد، وعبدالرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، وكذلك البخاري، وأمثاله".

(٦) قال الذهبي:" شيوخ شعبة جياد" ميزان الاعتدال (٢/ ٥٣٢) و(٤/ ٥٤٠)، وقال: "شعبة منقٍّ للرجال" ميزان الاعتدال (٤/ ٥١٤)، وقال " شيوخ شعبة نقاوة، إلا النادر منهم. ميزان الاعتدال (٣/ ٦١٣)وفي عون المعبود: " قال السيوطي: قال الشيخ ولي الدين: ومطيع بصري، قال الذهبي: إنه لا يعرف، لكن قال زيد بن الحُباب: إن شعبة دله عليه، وشعبة لا يروي إلا عن ثقة، فلا يدل إلا على ثقة وهذا هو المقتضى لسكوت أبي داود عليه ". عون المعبود (١/ ٢٢٩).

وابن حجر[1] والزركشي[2]، والسخاوي[3]:

وقد حاول بعض أهل العلم توجيه بعض ما يعكر صفو أقوال الأئمة مثل:

١- ما رواه ابن أبي حاتم بسنده، عن جرير بن عبد الحميد الضبي قال: لما ورد شعبة البصرة قالوا له: حدثنا عن ثقات أصحابك. قال "إن حدثتكم عن ثقات أصحابي فإنما أحدثكم عن نفر يسير من هذه الشيعة: الحكم بن عتيبة، وسلمة بن كهيل، وحبيب بن أبي ثابت، ومنصور"[4].

قالوا: أن هذا الكلام - إن صح[5] - محمول على تشدد شعبة في إطلاق وصف الثقة على الراوي، وأنه من النقاد الذين لا يطلقون الثقة إلا على من كان في الدرجة العليا من العدالة والضبط[6].

٢- قول شعبة: "لو لم أحدثكم إلا عن ثقة لم أحدثكم إلا عن ثلاثين"[7].

---

(١) قال ابن حجر في " تقدمة تهذيب التهذيب " عند ذكره منهجه في سرد الراوي المترجم له: "فإن كانت الترجمة طويلة اقتصرت على من عليه رقم الشيخين مع ذكر جماعة غيرهم، ولا أعدل عن ذلك إلا لمصلحة، مثل أن يكون الرجل قد عرف من حاله أنه لا يروي إلا عن ثقة، فإنني أنكر جميع شيوخه، أو أكثرهم كشعبة، ومالك وغيرهما". وقال أيضاً: من عُرِفَ مِنْ حاله أنه لا يروي إلا عن ثقة فإنه إذا روى عن رجل وُصِفَ بأنه ثقة عنده: كمالك، وشعبة، والقطان، وابن مهدي، وطائفة ممن بعدهم. وقال أيضاً: "وهو - أي شعبة - لا يحمل عن مشايخه إلا صحيح حديثهم". تهذيب التهذيب (١/ ٤، ٥)، لسان الميزان (١/ ١٥)، فتح الباري (١/ ٣٠٠).

(٢) قال الزركشي:" الذي عادته لا يروي إلا عن ثقة ثلاثة: يحيى بن سعيد، وشعبة، ومالك، قاله ابن عبد البر وغيره. التمهيد (١/ ٦٢-٦٣)، الانتقاء (ص/ ٣١)، النكت على ابن الصلاح (٣/ ٣٧٠).

(٣) قال السخاوي في "المتكلمون في الرجال": "ونظر في الرجال شعبة، وكان متثبتاً لا يكاد يروى إلا عن ثقة ". فتح المغيث (٤/ ٣٥٧)، المتكلمون في الرجال رقم (٨٨).

(٤) تقدمة الجرح والتعديل (ص/١٣٨ - ١٣٩، ١٤٤)، تقدمة الكامل (ص / ٧٠- ٧١)، الكفاية (ص/ ٩٠).

(٥) في هذه الرواية احتمال انقطاع بين جرير وشعبة.

(٦) الاستبصار (ص/ ٧).

(٧) الكفاية (ص/ ١٥٢)، شرح علل الترمذي (١/ ٣٧٦)، فتح المغيث (٢/ ٤٢).

فقالوا: لعله أراد به أساطين الثقات. وعليه لا يستقيم تعليق السخاوي: "من كان لا يروى إلا عن ثقة - إلا في النادر ... وذلك في شعبة على المشهور. فإنه كان يتعنت في الرجال، ولا يروي إلا عن ثبت، وإلا فقد قال عاصم بن علي: سمعت شعبة يقول: لو لم أحدثكم إلا عن ثقة لم أحدثكم إلا عن ثلاثة - وفي نسخة ثلاثين –، وذلك اعترافٌ منه بأنه يروي عن الثقة وغيره، فينظر. وعلى كل حال فهو لا يروي عن متروك، ولا عن من أجمع على ضعفه"(١).

والصحيح أن ما ذكره الأئمة من إنفراد شعبة بالرواية عن الثقات مبني على الغالب فيمن روى عنهم شعبة، قال ابن عبد الهادي: "رواية الإمام أحمد عن الثقات هو الغالب من فعله، والأكثر من عمله، كما هو المعروف من طريقة شعبة ومالك وعبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد القطان وغيرهم"(٢).

وثبت أن شعبة روى عن عدد من الضعفاء، فقد تكلم ابن عدي في زيد العمِّي(٣)، والخطيب في محمد بن عبيد الله العرزمي(٤)، وتكلم أبو حنيفة وابن سعد والجوزقاني وابن معين ويحيى بن سعيد والنسائي وأبو أحمد الحاكم في جابر الجعفي(٥)، وابن سيد الناس في إبراهيم الهجري، ومحمد بن عبيد الله العرزمي(٦)، وذكر ابن عبد الهادي ثلاثة عشر شيخاً روى عنهم شعبة، وذكر أنه روى عنه غير هؤلاء ممن تكلم فيه، ونسب إلى الضعف، وسوء الحفظ، وقلة الضبط، ومخالفة الثقات"(٧)، وتكلم الذهبي في العرزمي(٨)، وفي يزيد بن أبي زياد الهاشمي(٩)، وفي قيس بن الربيع الأسدي(١٠)، وفي عبد الله بن أحمد بن موسى الجواليقي(١١).

---

(١) (٥) فتح المغيث (٢/ ٤٢).
(٢) الصارم المنكي (ص/ ٤٠).
(٣) الكامل (٣/ ١٠٥٨)، التهذيب (٣/ ٤٠٨).
(٤) نصيب الراية (٤/ ١٧٤).
(٥) نصيب الراية (٤/ ٤٦٨-٤٦٩).
(٦) عيون الأثر (١/ ١٤).
(٧) الصارم المنكي (ص/ ٨٩-٩٠).
(٨) ميزان الاعتدال (٣/ ٦٢٥).
(٩) سير أعلام النبلاء (٦/ ١٣٠).
(١٠) سير أعلام النبلاء (٨/ ٤٢،٤١).
(١١) سير أعلام النبلاء "(١٤/ ١٧٢ - ١٧٣)، حوادث ووفيات سنة(١٦١-١٧٠هـ)، (ص/ ٤٠٤).

وضعف ابن حجر في التقريب عدد مأن شيوخ شعبة وتكلم في آخرين: فممن ضعفهم: أشعث بن سوار الكندي (٥٢٤)، وثوير بن أبي فاختة (٨٦٢)، وجابر بن يزيد بن الحارث الجعفي (٨٧٨)، والجلاس (٩٩١)، وداود بن يزيد الأودي (١٨١٨)، وزيد بن الحواري (٢١٣١)، وعاصم بن عبيد الله بن عاصم (٣٠٦٥)، وعُبيدة بن مُعتب الضبي (٤٤١٦)، وعلي بن زيد بن جدعان (٤٧٤٣)، وليث بن أبي سليم (٥٦٨٥)، ويعقوب بن عطاء ابن أبي رباح (٧٨٢٦) . وجهَّل: بلالاً (٧٨٨)، وعياض البجلي [أبو خالد] (٥٢٨٢). ولين: إبراهيم بن مسلم العبدي الهَجَري (٢٥٢)، والحسن بن عمران العسقلاني (١٢٧٣)، و سلم بن عطية الفقيمي (٢٤٧٠)، ويحيى بن عبد الله بن الحارث الجابر (٧٥٨١). وانظر كلام العلائي في جامع التحصيل[١].

١٩ - عامر بن شراحيل الشعبي (١٠٠هـ):

عُرف عن الشعبي أنه إذا سمى الراوي فهو ثقة عنده، وورد أنه عاب على قتادة أنه يأخذ الحديث عن كل أحد[٢].

وممن نص من العلماء على روايته عن الثقات: ابن معين[٣]،

---

(١) جامع التحصيل (ص/٩٠).

(٢) المحدث الفاصل (ص/٤١٧)، تهذيب التهذيب (٨/٣٥٣).

(٣) قال ابن أبي خيثمة سمعت يحيى بن معين يقول: "إذا حدث الشعبي عن رجل وسمَّاه، فهو ثقة يُحتج بحديثه" الجرح والتعديل (٦/٣٢٣)، التعديل والتجريح (٣/ ٩٩٣)، شرح علل الترمذي (١/٣٧٧)، تهذيب الكمال (١٤/٣٥)، النكت على ابن الصلاح للزركشي (٣/٣٧٢)، تهذيب التهذيب (١/٣٠٣)، (٣/٦٦، ٧٥ - ٧٦)، (٥/ ٥٩)، جنة المرتاب (٢/٢٤٣). وسأل يعقوب بن شيبة:" قلت ليحيى بن معين: متى يكون الرجل معروفا؟ إذا روى عنه كم؟ قال: إذا روي عن الرجل مثل ابن سيرين والشعبي، وهؤلاء أهل العلم، فهو غير مجهول. قلت: فإذا روى عن الرجل، مثل سماك بن حرب وأبي إسحاق؟ قال: هؤلاء لا يروون عن مجهولين". شرح علل الترمذي (١/٣٧٧). ونقل ابن رجب سؤال ابن أبي شيبة لابن معين وقال: "وهذا تفصيل حسن وهو يخالف إطلاق محمد بن ليحيى الذهلي، الذي تبعه عليه المتأخرون: أنه لا يخرج الرجل من الجهالة إلا برواية رجلين فصاعداً عنه" شرح العلل (١/٣٧٨).

والسخاوي[١].

٢٠ - عبد الله بن أحمد بن حنبل (٢٩٠هـ):

نبل عبد الله بأبيه، وله في نفسه محل في العلم، وأحيا علم أبيه من مسنده الذي قرأه عليه أبوه خصوصاً، ولم يقرأ على غيره، ومما سأل أباه عن رواة الحديث فأخبر به، مما لم يسأله غيره، ولا يرويه، ولم يكتب عن أحد إلا عن من أمره أبوه أن يكتب عنه[٢]. ولذلك كان ابن حجر يعتمد هذه القاعدة، فيقوي من روى عنه عبد الله، ممن لم يجد فيه جرحاً أو تعديلاً[٣].

وممن نص من العلماء على روايته عن الثقات: ابن حجر[٤] والهيثمي[٥].

وقد تكلم النقاد في عدد من شيوخ عبد الله بن أحمد: فجهَّل أبو حاتم الخليلَ بن سلم أبا سلم البزار، وقال ابن حبان ينفرد بأشياء لا يتابع عليها استحب مجانبة ما انفرد به من الأخبار".[٦] وضعف ابن حجر في التقريب عددا من شيوخ عبد الله مثل: إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن سلمة ابن كهيل الحضرمي (١٤٩). وسويد بن سعيد بن سهل الهروي الحدثاني (٢٦٩٠) . وسفيان بن وكيع بن الجراح " (٢٤٥٦).

---

(١) قال السخاوي في "فتح المغيث": "ممن كان لا يروي إلا عن ثقة في النادر: الشعبي". فتح المغيث (٢/٤٢).

(٢) الكامل (٥/٢١٣)، السير (١٣/٥٢٣).

(٣) تعجيل المنفعة (٩) (٩١٨) (٩٤٣) (٩٨٤)، المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس (٣/١٥٥٧). وتبعه في الاحتجاج بهذه القاعدة المعلمي في مواضع كثيرة من "التنكيل" منها: (ص/٣٠٠، ٤١٦، ٤٤٢، ٤٩٥، ٥٣٧، ٥٤٠، ٦٩٧، ٧٠٢، ٧١٩).

(٤) قال ابن حجر: "وقد تقدم أن عبد الله كان لا يكتب إلا عن ثقة عند أبيه" تعجيل المنفعة (١٩). وقال أيضا: "وقد كان عبد الله بن أحمد لا يكتب إلا عمن يأذن له أبوه في الكتابة عنه، لهذا كان معظم شيوخه ثقات" تعجيل المنفعة (٣٥٥)، وقال أيضا: "حكم شيوخ عبد الله القبول، إلا أن يثبت فيه جرح مفسر؛ لأنه كان لا يكتب إلا عمن أذن له أبوه فيه" تعجيل المنفعة (٣٦٠).

(٥) قال الهيثمي: " شيوخه ثقات". مجمع الزوائد (١/٨٠).

(٦) تعجيل المنفعة (ص/١١٧-١١٨).

٢١ - عبد الرحمن بن مهدي (١٩٨هـ) :

نص على ذلك أحمد[١]، وأبو حاتم[٢]، وابن حبان[٣]، والسمعاني[٤]، والخطيب[٥]، وابن تيمية[٦]،

---

(١) قال أحمد:" إذا روى الحديث عبد الرحمن بن مهدي عن رجل فهو حجة، ثم قال: كان عبد الرحمن أولاً يتساهل في الرواية عن غير واحد ثم تشدد بعد، وكان يروى عن جابر ثم تركه". وفي رواية " فهو ثقة ". شرح العلل لابن رجب (١/٣٧٧)، سير أعلام النبلاء (٩/٢٠٣). والثقة والحجة في منزلة واحدة عند بعض النقاد، وهما من أرفع العبارات، كما قرر ذلك الخطيب في الكفاية(ص/٢٢). وانظر التقييد والإيضاح (ص/١٥٧)، التبصرة والتذكرة(٢/٥٤)، توضيح الأفكار(٢/٢٦٤). كما أن أحمد كان يرى أن رواية بعض الأئمة عمّن سمَّوْهم من المجاهيل تعديلاً لهم، كرواية ابن مهدي، ويحيى القطان، ويدعم مذهبه هذا أحياناً بقوله: إنهما لا يحدثان إلا عن ثقة. وقد صرَّح بما هو أوضح من ذلك كله وأصرح، لمَّا سأله أبو داود: " إذا روى يحيى، أو عبد الرحمن بن مهدي عن رجل مجهول، يُحتجّ بحديثه؟ قال: يُحتجُّ بحديثه ". وربّما استأنس برواية الثوري عن الرجل واعتبرها تعديلاً له أيضاً. مقدمة تحقيق سؤالات أبي داود لأحمد بن حنبل (ص/٩٢)، تاريخ بغداد (١٠/٢٤٣)، شرح علل الترمذي (١/٣٧٧)، تهذيب الكمال (٧/٤٤١)، تهذيب التهذيب (٦/٢٨١)، المسودة (ص/٢٤٥)، توضيح الأفكار (٢/١٦٩). وسأله ابنه عبد الله عن علي بن سويد بن منجوف، فقال: "ما أرى به بأساً"، وقد حدث عنه يحيي بن سعيد. تهذيب الكمال (٢٠/٤٥٩).

(٢) قال عبد الرحمن بن أبي حاتم، عن أبيه: "شعيب بن عمرو النميري، روى عن الحسن، روى عبد الرحمن بن مهدي، عن بشر بن منصور الحناط عنه". الجرح والتعديل (٤/٣٥٠)، فعلى هذا يحتمل أن يكون السليمي والحناط واحداً، وان كان الحناط غير السليمي فقد ثبتت عدالته لرواية عبد الرحمن بن مهدي عنه، فإنه لا يروي عن غير ثقة". تهذيب الكمال (٤/١٥٥).

(٣) قال ابن حبان في الثقات (٨/٣٧٣): "أبى الرواية إلا عن الثقات". وانظر رجال مسلم (١/٤٢٠)، تهذيب التهذيب (٦/٢٨١).

(٤) قال ابن سعد السمعاني في الأنساب (١١/٢٣٠): "وما كان يروي إلا عن الثقات".

(٥) وقال الخطيب: "إذا قال العالم: كل من أروي لكم عنه وأسميه فهو عدل رضا مقبول الحديث، كان هذا القول تعديلاً منه لكل من روى عنه وسماه، وقد كان ممن سلك هذه الطريقة عبد الرحمن بن مهدي". توضيح الأفكار (٢/١٧١).

(٦) قال ابن تيمية في "منهاج السنة النبوية" (٤/١٥٤-١٦١): "والناس في مصنفاتهم منهم: من لا يروي عمن يعلم أنه يكذب. مثل: مالك، وشعبة، ويحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، فإن هؤلاء لا يروون عن شخص ليس بثقة عندهم، ولا يروون حديثاً يعلمون أنه عن كذاب، فلا يروون أحاديث الكذابين الذين يعرفون بتعمد الكذب، لكن قد يتفق فيما يروونه ما يكون صاحبه أخطأ ". وانظر شيخ الإسلام ابن تيمية وجهوده في الحديث وعلومه (١/٤٨٢). وقال في الرد على=

والذهبي[١]، وابن حجر[٢]، والسخاوي[٣]، والسيوطي[٤].

ومما يدل على شدة تحري ابن مهدي في الرواية: ما نقله بكر بن خلف عن عبد الرحمن بن مهدي انه قال: "لا ينبغي للرجل أن يشغل نفسه بكتابة أحاديث الضعاف، فإن أقل ما فيه: أن يفوته بقدر ما يكتب من حديث أهل الضعف أن يفوته من حديث الثقات"[٥].

وقال أيضا حين طلبوا الإسناد: "ما أحسن هذا إلا أني أخاف أن يحملهم هذا أن يكتبوا عن غير الثقات"[٦]. وقال الذهبي: " قد روى عنه عبد الرحمن مع تنقيته للرجال"[٧].

ولكن روى الخطيب عن أحمد بن سنان قال: "كان عبد الرحمن بن مهدي لا يترك حديث رجل، إلا رجلاً متهماً بالكذب، أو رجلاً الغالب عليه الغلط"[٨]. فليحرر.

= البكري (١/٧٧).: " إن القائلين بالجرح والتعديل من علماء الحديث نوعان. منهم: من لم يرو إلا عن ثقة عنده، كمالك، وشعبة، ويحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، وكذلك البخاري، وأمثاله ".

(١) قال الذهبي:"إذا حدث عبد الرحمن عن رجل فهو ثقة". تهذيب التهذيب (٤/١٥٥). وقال في ترجمة بشر بن منصور الحناط: "قد ثبتت عدالته لرواية عبد الرحمن بن مهدي عنه، فإنه لا يروي إلا عن ثقة". تهذيب الكمال (٤/١٥٥)

(٢) قال ابن حجر: "فإنه لا يروي عن غير ثقة". تهذيب التهذيب (٤/١٥٥). وقال أيضا: "من عُرِفَ مِنْ حاله أنه لا يروي إلا عن ثقة فإنه إذا روى عن رجل وُصِفَ بأنه ثقة عنده: كمالك وشعبة والقطان وابن مهدي وطائفة ممن بعدهم". لسان الميزان (١/١٥).

(٣) قال السخاوي في "فتح المغيث":" ممن كان لا يروي إلا عن ثقة في النادر: عبد الرحمن بن مهدي ". فتح المغيث (٢/٤٢).

(٤) قال السيوطي في "التدريب" عند حديثه عن "رواية المجهول": "وقيل: إن تفرد بالرواية عنه من لا يروي إلا عن عدل كابن مهدي ويحيى بن سعيد قبل، وإلا فلا". تدريب الراوي (ص/٢١٠-٢١١).

(٥) الكفاية (ص/١٣٣)، المعرفة والتاريخ (٢/٤٤٩).

(٦) المعرفة والتاريخ (٣/٦٠).

(٧) ميزان الاعتدال (٢/٥٤٩).

(٨) الكفاية (ص/١٤٣)، وانظر: الكامل لابن عدي (١/١١٠)، الجرح والتعديل (١/١/٣٥-٣٦)، تقدمة الجرح والتعديل (ص/٢٥٢)، الكفاية (ص/١٦٧)، تغليق التعليق (٢/٣٥٣).

ولعل معترضاً يعترض فيقول: قد روى عن ابن مهدي أنه قال: حدثنا أبو خلدة، فقال له رجل: أكان ثقة ؟ فقال: كان صدوقا، وكان خياراً، وفي رواية وكان خيراً، وكان مأموناً، الثقة سفيان وشعبة[1]. فهو قد روى عمن هو دون الثقة.

والجواب: لعل الإمام الناقد كان لا يتشدد في الرواية، وكان يروي عنه ثم بعد أخذ يتشدد، وترك الرواية عنه كتركه الرواية عن بعض الرواة، ومنهم: جابر الجعفي يؤيد ذلك: ما رواه أبو بكر الأثرم عن الإمام أحمد أنه قال:" إذا روى الحديث عبد الرحمن بن مهدي عن رجل فهو حجة"، ثم قال: "كان عبد الرحمن أولاً يتساهل في الرواية عن غير واحد، ثم تشدد بعدُ، وكان يروي عن جابر ثم تركه"[2].

أو يقال: بأنه من المحدثين الذين رخصوا رواية الأحاديث في الرقاق ونحوها عن الضعفاء، كما ذكر ذلك ابن رجب عن عبد الرحمن في "شرح علل الترمذي"[3].

وعلى هذا يمكن توجيه كلام ابن عبد الهادي: "رواية الإمام أحمد عن الثقات هو الغالب من فعله والأكثر من عمله، كما هو المعروف من طريقة شعبة ومالك وعبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد القطان وغيرهم.

وقد يروي الإمام أحمد قليلاً - في بعض الأحيان - عن جماعة نسبوا إلى الضعف وقلة الضبط وذلك على وجه الاعتبار والاستشهاد، لا على طريق الاجتهاد والاعتماد"[4].

وقد ضعف ابن حجر في التقريب عدداً من شيوخ عبد الرحمن، مثل صالح ابن أبي الخضر اليمامي (٢٨٤٤)، وبكار بن يحيى (٧٣٦).

---

(١) الكفاية للخطيب (ص/٢٢)، مقدمة ابن الصلاح (ص/١٢٣)، التبصرة والتذكرة (٢/ ٨-٩).
(٢) شرح علل الترمذي (١/ ٨٠).
(٣) قال الحافظ ابن رجب في "شرح علل الترمذي": "وقد رخص كثير من الأئمة في رواية الأحاديث الرقاق ونحوها عن الضعفاء، منهم: ابن مهدي وأحمد بن حنبل..." شرح علل الترمذي (١/ ٣٧١)، الكفاية (ص/ ١٣٤)، النكت (٢/ ٨٨٨).
(٤) الصارم المنكي (ص/ ٤٠).

٢٢ - عبد الله بن عون (١٥١هـ):

نص على ذلك مالك[١].

٢٣ - عبيد الله بن عبد الكريم، أبو زرعة (٢٦٤هـ):

نص على ذلك ابن قطلوبغا[٢]، وابن حجر[٣]، والمعلمي[٤].

قال ابن رجب في شرح العلل: "والذي يتبين لي من عمل الإمام أحمد، وكلامه أنه يترك الرواية عن المتهمين، والذين كثر خطؤهم للغفلة وسوء الحفظ، ويروي عمن دونهم في الضعف، مثل من في حفظه شيء، ويختلف الناس في تضعيفه وتوثيقه، وكذلك كان أبو زرعة يفعل"[٥].

قلت: وقد ضعف ابن حجر في التقريب عدداً من شيوخ أبي زرعة، منهم: سنيد بن داود المصيصي (٢٦٤٦)، ومحمد بن حميد بن حيان الرازي (٥٨٣٤).

٢٤ - علي بن المديني (٢٣٤هـ):

نص على ذلك أحمد بن صالح[٦].

قلت: ومع أن علي بن المديني من المتشددين، كما نص على ذلك أبو

---

(١) سئل مالك عن عمير بن إسحاق المدني فقال: "لا أعرفه، وقد حدث عنه رجل حكيم به" يعني ابن عون. العلل ومعرفة الرجال (٣/ ١١٠).

(٢) قال ابن قطلوبغا في "الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة" في ترجمة الحسن بن سهل الجعفري، وقال بعد أن ذكر رواية عن أبي زرعة عنه: "وقد عُلم أن أبا زرعة لا يُحدث إلا عن ثقة".

(٣) قال ابن حجر في "لسان الميزان (٢/ ٤١٦)" في ترجمة داود بن حماد البلخي: "قال ابن القطان: حاله مجهول"، قال ابن حجر - متعقبا ابن القطان في تجهيله لداود بن حماد البلخي-: "بل هو ثقة، فمن عادة أبي زرعة: أن لا يحدث إلا عن ثقة".

(٤) قال المعلمي: "أبو زرعة من عادته أن لا يروي إلا عن ثقة". التنكيل (١/ ٨٨/ ٣٠٠/ ٤١٦/ ٤٤٢/ ٤٩٥/ ٥٣٧/ ٥٤٠/ ٦٩٧/ ٧٠٢/ ٧١٩).

(٥) شرح العلل (١/ ٣٨٦-٣٨٧).

(٦) نقل ابن حجر في ترجمة محمد بن الحسن بن آتش الصنعاني في تهذيب التهذيب عن أبي العرب القيرواني قول أحمد بن صالح: " إن أحمد وعلي بن المديني لا يرويان إلا عن مقبول " تهذيب التهذيب (٩/ ١١٤).

زرعة[١]، إلا أنه روى عن عدد من الضعفاء كما ذكر ذلك ابن حجر في التقريب مثل: عبدالله بن جعفر السعدي (٣٢٥٥)، وأبو عاصم العباداني التقريب (٨١٩٥).

٢٥ - القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق (١٠٦):

نص على ذلك يحيى بن معين[٢]، وأشار إليه ابن حجر[٣].

٢٦ - مالك بن أنس (١٧٩هـ):

لعل أول المحدثين ممن جاء بعد التابعين بهذا الوصف أعني عدم الرواية إلا عن ثقة: هو مالك، قال **الشافعي**: "إذا جاء الحديث عن مالك فشد به يدك"[٤].

ومما يدل على شدة تحري مالك في الرواية ما رواه مسلم في مقدمة صحيحة عن بشر ابن عمر الزهراني أنه قال: "سألت مالك بن أنس عن محمد بن عبد الرحمن الذي يروي عن سعيد بن المسيب"، فقال: ليس بثقة .... وآخره. وسألته عن رجل آخر نسيت اسمه. فقال: هل رأيته في كتبي؟ قلت: لا. قال: لو كان ثقة لرأيته في كتبي"[٥].

---

(١) قال ابن أبي حاتم في ترجمة فضيل بن سليمان النميري:"سئل أبو زرعة عن فضيل بن سليمان فقال: لين الحديث، روى عنه علي بن المديني، وكان من المتشددين " الجرح والتعديل (٢/٣/٧٣)، تهذيب التهذيب (٧/٣٥٧).

(٢) روى الدارمي في "سننه" في باب "التورع عن الجواب فيما ليس فيه كتاب ولا سنة " عن محمد بن كثير، عن سفيان بن عيينة، عن يحيى قال: "قلت للقاسم: ما أشد عليَّ أن تسأل عن الشيء لا يكون عندك، وقد كان أبوك إماما! قال: "إن أشد من ذلك عند الله وعند من عقل عن الله، أن أفتي بغير علم، أو أروي عن غير ثقة". سنن الدارمي (١/٤٨)، قواعد التحديث (ص/٢٢٦).

(٣) ذكر الحافظ في آخر "لسان الميزان" عقيب "فصل المتفرقات" ما معناه: أن كل راوٍ لا يوجد في "اللسان" ولا في "تهذيب التهذيب" له: فهو إما ثقة، أو مستور.

(٤) التقدمة (ص/١٤)، الكامل (١/٩٢).

(٥) مقدمة صحيح مسلم (١/٢٦)، شرح علل الترمذي (٢/٣٨٠)، تهذيب الكمال (٢٧/١١٢-١١٣)، سير أعلام النبلاء (٨/٧٢)، تهذيب التهذيب (١٠/٦-٧).

قال الذهبي معلقاً على سؤال بشر بن عمر الزهراني :" فهذا القول يعطيك بأنه لا يروي إلا عمن هو عنده ثقة. ولا يلزم من ذلك أنه يروي عن كل الثقات، ثم لا يلزم مما قال أن كل من روى عنه - وهو عنده ثقة - أن يكون ثقة عند باقي الحفاظ، فقد يخفى عليه من حال شيخه ما يظهر لغيره، إلا أنه بكل حال كثير التحري في نقد الرجال، رحمه الله[1].

وقد نص كوكبة من العلماء على عدم رواية مالك إلا عن ثقة، منهم :
مالك نفسه[2]،

وابن عيينة[3]، وابن معين[4]، وعبد الرحمن بن مهدي[5]، وأحمد[6]، وأبو

---

(١) سير أعلام النبلاء (٨/ ٧٢).

(٢) قال حبيب بن زريق: "قلت لمالك بن أنس: لم تكتب عن صالح مولى التوأمة، وحزام بن عثمان، وعمر مولى غفرة"؟ قال: "أدركت سبعين تابعياً في هذا المسجد، ما أخذت العلم إلا عن الثقات المأمونين" حلية الأولياء (٦/ ٣٢٣). وفي رواية: "لقد أدركت في هذا المسجد سبعين شيخاً أو نحوه فما كتبت عنهم حديثاً، إنما يكتب عن أهله قوم جرى فيهم الحديث مثل عبيد الله ابن عمرو وأشباهه". حلية الأولياء (٦/ ٣٢٣).

(٣) قال ابن عُيينة: "كان مالك لا يبلِّغ الحديث إلا صحيحاً، ولا يُحدث إلا عن ثقة، ما أرى المدينة إلا ستخرب بعد موته، يعني من العلم" ترتيب المدارك (١/ ١٥٠)، السير (٨/ ٧٣). وروى ابن أبي خيثمة عن يحيى بن معين، قال: سمعت ابن عيينة يقول: إنا كنا نتبع آثار مالك بن أنس، وننظر إلى الشيخ إن كان مالك بن أنس كتب عنه وإلا تركناه". شرح علل الترمذي (١/ ٣٨٠). وقال: "ما كان أشد انتقاد مالك الرجال، وأعلمه بشأنهم". الجرح والتعديل (٨/ ٢٠٤).

(٤) كان يحيي بن معين يوثق الرجل لرواية مالك عنه، سئل عن غير واحد فقال ثقة روى عنه مالك. الإسعاف (ص/ ٤). وقال يحيى بن معين: كل من روى عنه مالك فهو ثقة إلا عبد الكريم ابن أبي المخارق. تهذيب الكمال (٢٧/ ١١٢-١١٣)، تهذيب التهذيب (٩/ ٣٠٤) و (١٠/ ٧، ٩). وقال أيضا: أتريد أن تسأل عن رجال مالك؟ كل من حدث عنه ثقة، إلا رجلاً أو رجلين. الجرح والتعديل (١/ ١٧)، شرح علل الترمذي (١/ ٧٠).

(٥) قال علي بن المديني: "إن مالكاً لم يكن يروي إلا عن ثقة". إسعاف المبطأ (ص/ ٢).

(٦) قال أحمد: مالك بن أنس إذا روى عن رجل لا يعرف فيؤخذ عنه. نصب الراية (٢/ ٤٥٩). وفي رواية: فهو حجة. شرح علل الترمذي (٢/ ٨٧٦). وقال أيضا: ما روى مالك عن رجل إلا وهو ثقة، كل من روى عنه مالك فهو ثقة المسائل (٢/ ٢٤٤)،=

حاتم[1]، والنسائي[2]،

وأبو على[3]، والقاضي[4]وابن حبان، **وابن**[5]وابن[6]والخطيب[7]، وابن عبد

= بحر الدم (ص/ ٥١٨). وقال أيضا: "كان مالك من أثبت الناس. ولا تبالِ أن تسأل عن رجل روى عنه مالك، ولاسيما مدني". شرح علل الترمذي (٢/٨٧٧) وقال الميموني: سمعت أحمد غير مرة يقول: "كان مالك من أثبت الناس، ولا تسأل عن رجل روى عنه مالك، ولا سيما مديني".

(١) قال أبو حاتم في داود بن الحصين الأموي: "ليس بالقوي، ولولا أن مالكاً روى عنه لترك حديثه" الجرح والتعديل (١/٢/٤٠٩). وقال: "..ومالك نقي الرجال، نقي الحديث". الجرح والتعديل (ص/١٧)، (٨/٢٠٦).

(٢) قال النسائي: لا نعلم مالكا روى عن إنسان ضعيف مشهور بالضعف، إلا عاصم بن عبيد الله.... ولا نعلم أن مالكاً حدث عن أحد يترك حديثه إلا عبد الكريم بن أبي المخارق الضميري شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/٨٧٦-٨٧٧)، تهذيب التهذيب (١/٥٤٤)، نصب الراية (٢/٤٥٩)، قواعد التحديث (ص/٢١٦). وصرح به الحافظ ابن حجر في مقدمة تهذيب التهذيب.

(٣) قال أبو يعلى في عبد الكريم البصري: "روى عنه مالك، ولا يروي عن ضعيف غيره". الإرشاد (١/٢١٤).

(٤) قال القاضي إسماعيل: "إنما يعتبر بمالك في أهل بلده، فأما الغرباء فليس يحتج به فيهم. قال ابن رجب: وبنحو هذا اعتذر غير واحد عن مالك في روايته عن عبد الكريم أبي أمية وغيره من الغرباء". شرح العلل (١/ ٣٨٠-٣٨١).

(٥) قال ابن حبان وابن منجويه: "كان مالك أول من انتقى الرجال من الفقهاء بالمدينة وأعرض عمن ليس بثقة في الحديث، ولم يكن يروي إلا ما صح، ولا يحدث إلا عن ثقة، مع الفقه والدين والفضل والنسك". الثقات (٧/٤٥٩)، رجال صحيح مسلم (٢/ ٢٢٠).

(٦) وقال ابن عدي: "روى مالك عن أبي الزبير أحاديث وكفى بأبي الزبير صدقاً أن يحدث عنه مالك، فإن مالكاً لا يروي إلا عن ثقة". الكامل (٦/١٢٥)، تهذيب التهذيب (٩/٤٤٢). وقال في ترجمة "عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب بن عبد الله بن حنطب المخزومي": "روى عنه مالك وهو عندي لا بأس به؛ لأن مالكاً لا يروي إلا عن ثقة أو صدوق". الكامل (٥/١١٦).

(٧) وقال الخطيب: "إذا قال العالم: كل من أروي لكم عنه وأسميه فهو عدل رضا مقبول الحديث، كان هذا القول تعديلاً منه لكل من روى عنه وسماه، وقد كان ممن سلك هذه الطريقة عبد الرحمن بن مهدي، وزاد البيهقي مالك بن أنس، ويحيى بن سعيد القطان". توضيح الأفكار (٢/١٧١).

البر[١]، والزركشي[٢]، والعلائي[٣]، وابن تيمية[٤]، والذهبي[٥]، وابن حجر[٦]، والسخاوي[٧].

وقد حاول بعض أهل العلم توجيه رواية مالك عن بعض من تكلم فيهم.

---

(١) قال ابن عبد البر: "ومالك لا يروي إلا عن ثقة، وبلاغاته إذا تفقدت لم توجد إلا صحاحاً". التمهيد (١٢/١٨٨)، وانظر قوله هذا كذلك في (٢٠/١٧٥)، (٢٤/١٧٦، ١٨٤).

(٢) قال الزركشي: "الذي عادته لا يروي إلا عن ثقة: ثلاثة يحيى بن سعيد، وشعبة، ومالك، قاله ابن عبد البر وغيره". التمهيد (١/٦٢-٦٣)، الانتقاء (ص/٣١)، النكت على ابن الصلاح (٣/٣٧٠).

(٣) قال العلائي في "جامع التحصيل" (ص/٩٠): "قلت: لأن مالكا لم يرو إلا عن ثقة عنده، ووافقه الناس على توثيق شيوخه إلا في النادر منهم، كعبد الكريم بن أبي المخارق، وعطاء الخراساني". وقال في أسباب الإرسال: "... ومنها: أن يكون المرسل للحديث نسي من حدثه به، وعرف المتن جيداً، فذكره مرسلاً؛ لأن أصل طريقته أنه لا يأخذ إلا عن ثقة، كمالك وشعبة، فلا يضره" جامع التحصيل (١/٨٨).

(٤) قال ابن تيمية في "منهاج السنة النبوية"(٤/١٥٤-١٦١):" والناس في مصنفاتهم منهم: من لا يروي عمن يعلم أنه يكذب مثل مالك، وشعبة، ويحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، فإن هؤلاء لا يروون عن شخص ليس بثقة عندهم، ولا يروون حديثا يعلمون أنه عن كذاب، فلا يرون أحاديث الكذابين الذين يعرفون بتعمد الكذب، لكن قد يتفق فيما يروونه ما يكون صاحبه أخطأ. وانظر شيخ الإسلام ابن تيمية وجهوده في الحديث وعلومه (١/٤٨٢). وقال في الرد على البكري: "إن القائلين بالجرح والتعديل من علماء الحديث نوعان. منهم: من لم يرو إلا عن ثقة عنده، كمالك، وشعبة، ويحيى ابن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، وكذلك البخاري، وأمثاله". الرد على البكري (١/٧٧).

(٥) سيرة أعلام النبلاء (٨/٧٢).

(٦) قال ابن حجر في "لسان الميزان"(١/١٥): من عُرِفَ مِنْ حاله أنه لا يروي إلا عن ثقة فإنه إذا روى عن رجل وُصِفَ بأنه ثقة عنده، كمالك وشعبة والقطان وابن مهدي وطائفة ممن بعدهم. وقال في "تقدمة تهذيب التهذيب": فإن كانت الترجمة طويلة اقتصرت على من عليه رقم الشيخين، مع ذكر جماعة غيرهم، ولا أعدل عن ذلك إلا لمصلحة، مثل أن يكون الرجل قد عرف من حاله أنه لا يروي إلا عن ثقة، فإنني أذكر جميع شيوخه، أو أكثرهم، كشعبة ومالك وغيرهما. تهذيب التهذيب (١/ ٤، ٥).

(٧) قال السخاوي في "فتح المغيث" (٢/٤٢):" ممن كان لا يروي إلا عن ثقة في النادر: مالك" وقال أيضا:" ونظر في الرجال شعبة، وكان متثبتاً لا يكاد يروى إلا عن ثقة، وكذا كان مالك". فتح المغيث (٤/٣٥٧) المتكلمون في الرجال رقم (٨٨).

فقال الذهبي ولا يلزم من قول مالك "لو كان ثقة لرأيته في كتبي"، أنه يروي عن كل الثقات، ثم لا يلزم مما قال أن كل من روى عنه - وهو عنده ثقة - أن يكون ثقة، ثم باقي الحفاظ، فقد يخفى عليه من حال شيخه ما يظهر لغيره، إلا أنه بكل حال كثير التحري في نقد الرجال، رحمه الله(١).

لذا قال البخاري: "ما أعرف لمالك بن أنس رجلاً يروي عنه مالك يستحق أن يترك حديثه غير عطاء الخراساني"(٢). وقال ابن عبد الهادي: "فإن قيل: قد روى الإمام أحمد بن حنبل عن موسى بن هلال - وهو لا يروي إلا عن ثقة - فالجواب أن يُقال: رواية الإمام أحمد عن الثقات هو الغالب عن فعله، والأكثر من

---

(١) سير أعلام النبلاء (٨/ ٧٢).

(٢) علل الترمذي الكبير (ص/ ٢٧١). قال ابن رجب:"وقد ذكرنا -فيما تقدم- أن عطاء الخراساني ثقة، عالم رباني، وثقه كل الأئمة ما خلا البخاري، ولم يوافق على ما ذكره. وأكثر ما فيه أنه كان في حفظه بعض سوء. قال شعبة كما في التقدمة (ص/ ١٤٨) والجرح (٣/ ١/ ٣٣٥): حدثنا عطاء الخراساني، وكان نسياً. وقال ابن معين عنه: هو ثبت، وكان كثير الإرسال، نقله عن الغلابي. وكان سفيان الثوري يحث على الأخذ عنه، ووثقه الأوزاعي، وأحمد، ويحيى، ويعقوب بن شيبة، ومحمد بن سعد، والعجلي، والطبراني، والدارقطني. وقد بين الترمذي في علله أن ما ذكره البخاري لا يوافق عليه، وأنه ثقة عند أكثر أهل الحديث. قال: ولم أسمع أن أحدا من المتقدمين تكلم فيه. وقال يعقوب بن شيبة: هو ثقة، ثبت: وهو مشهور، له فضل وعلم ومعروف بالفتوى والجهاد، روى عنه مالك بن أنس، وكان مالك ممن ينتقي الرجال.
وأما الحكاية عن سعيد بن المسيب أنه كذبه فيما روى عنه فلا تثبت. وقد كذب ابن المسيب عكرمة، ولم يتركه البخاري بتكذيبه، بل خرج له، واعتذر عن تكذيب من كذبه في كتاب " القراءة خلف الإمام " (ص/ ٢٦، ٢٧) وعن تكذيب مالك لابن إسحاق.
قال البخاري: لو صح عن مالك تناوله من ابن إسحاق، فلربما تكلم الإنسان فرمى صاحبه بشيء واحد، ولا يتهمه في الأمور كلها. وقال إبراهيم بن المنذر، عن محمد بن فليح: نهاني مالك عن شيخين من قريش، وقد أكثر عنهما في الموطأ، وهما ممن يحتج بهما، ولم ينج كثير من الناس من كلام بعض الناس فيهم، نحو ما يذكر عن إبراهيم من كلامه في الشعبي، وكلام الشعبي في عكرمة، وفيمن كان قبلهم. وتأويل بعضهم في العرض والنفس. ولم يلتفت أهل العلم في هذا النحو إلا ببيان وحجة، ولم تسقط عدالتهم إلا ببرهان ثابت وحجة،وعطاء الخرساني أحق أن يعتذر عما قاله ابن المسيب إن صح، فإنه أعظم وأجلّ قدرا من عكرمة، بل لا نسبة بينهما في الدين والورع. وزعم البخاري أن عبد الكريم أبا أمية مقارب الحديث، وهو عند جميع الأئمة مباعد الحديث جداً. ليس بين حديثه وبين حديث الثقات قرب البتة شرح علل الترمذي (٢/ ٨٧٧-٨٧٩).

عمله، كما هو المعروف عن طريقة شعبة، ومالك، وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان وغيرهم، وقد يروي الإمام أحمد قليلاً في بعض الأحيان عن جماعة نُسبوا إلى الضعف وقلة الضبط، وذلك على وجه الاعتبار والاستشهاد ..."[١]. وقال القاضي إسماعيل: " إما يعتبر بمالك في أهل بلده، فأما الغرباء فليس يحتج به فيهم". قال ابن رجب: "وبنحو هذا اعتذر غير واحد عن مالك في روايته عن عبد الكريم أبي أمية وغيره من الغرباء"[٢].

فالراجح أن يقال: إن القول بأن مالك "لا يروي إلا عن ثقة" مبني على الغالب فيمن روى عنه هؤلاء وأمثالهم[٣].

قلت: وقد ضعف ابن حجر في التقريب عدداً من شيوخ مالك، منهم: عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب العدوي (٣٠٦٥)، وعبد الكريم بن أبي المخارق البصري أبو أمية (٤١٥٦).

٢٧ - محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ):

نص على ذلك التهانوي[٤].

وعلل ذلك بأن الشافعي من الأئمة الذين يرجع إليهم في الحديث وفي الجرح والتعديل.. وأضاف: "وهذا وإن خالفنا فيه أصحابه ولم يجعلوا روايته عن أحد توثيقاً له، لروايته عن إبراهيم بن أبي يحيى الأسلمي المدني وهو مكشوف الحال، ولكنا نُجلُّه عن أن يروي عن متهم ولا يبين حاله ؛ فشأنه أرفع وأعلى من ذلك.

وأما روايته عن الأسلمي: فإنه كان ثقة في الحديث عنده[٥]، وإن ضعفه

---

(١) الصارم المنكي (ص/١٨- ١٩).

(٢) شرح العلل (١/ ٣٨٠-٣٨١).

(٣) عيون الأثر (١/ ١٤)، قواعد في علوم الحديث " الحاشية " (ص/٢١٧).

(٤) قال التهانوي: "كل من روى عنه الإمام محمد بن إدريس الشافعي، وسكت عنه فهو ثقة". قواعد التحديث (ص/ ٢٧).

(٥) قال الربيع: سمعت الشافعي يقول: كان قدرياً. قال ابن حيّويه: فقلت للربيع: فما حمل الشافعي على الرواية عنه؟ قال: كان يقول: لأن يخر من السماء أحب إليه من أن يكذب، وكان ثقة في الحديث. "ميزان الاعتدال": (١/ ٥٧ - ٦١)، "تهذيب التهذيب": (١/ ١٥٨ - ١٦١).

غيره، والشافعي - رحمه الله - قد خبره بنفسه وصحبه، فلعله وجد فيه ما سوغ له الرواية عنه"[١].

قلت: وقد ضعف ابن حجر في التقريب عدداً من شيوخ الشافعي، منهم: عبد الله بن المؤمل بن هبة المخزومي (٣٦٤٨)، وعبد الرحمن بن أبي بكر بن عبيد الله بن أبي مليكة المدني (٣٨١٣)، ومحمد بن عثمان بن صفوان الجمحي (٦١٣٠). وجهَّل: محمد بن خالد الجندي المؤذن (٥٨٤٩)، وقال في إبراهيم ابن محمد بن أبي يحيى الأسلمي (٢٤١).

٢٨ - محمد بن إسحاق الصاغاني (٢٧٠هـ):

نص على ذلك الذهبي، وابن حجر[٢].

٢٩ - محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسباوري (٣١١هـ):

أشار إلى ذلك ابن الصلاح[٣]، وابن كثير[٤]، والعراقي[٥]، والسيوطي[٦]،

---

(١) قواعد في علوم الحديث: (ص/ ٢٧).

(٢) نقل الذهبي في "سير أعلام النبلاء" وابن حجر في "تهذيب التهذيب" عن إبراهيم بن جابر قوله: "سمعت الصاغاني يقول: لولا أنه - أي الواقدي - عندي ثقة ما حدثت عنه". السير (٩/ ٤٦١).

(٣) قال ابن الصلاح عند كلامه على الكتب التي يستفيد منها طالب الحديث بمعرفة المصنفات التي تحتوى على الأحاديث الصحيحة زيادة على ما في الصحيحين، قال: "ويكفي مجرد كونه موجودا في كتب من اشترط منهم الصحيح فيما جمعه، ككتاب ابن خزيمة....". المقدمة (ص/١٦).

(٤) قال ابن كثير: "قد التزم ابن خزيمة وابن حبان الصحة، وهما خير من المستدرك بكثير، وأنظف أسانيد ومتوناً". اختصار علوم الحديث (١/ ١٠٩).

(٥) قال العراقي في شرح الألفية في المصطلح: "ويؤخذ الصحيح -أيضاً، من المصنفات المختصة بجمع الصحيح فقط، كصحيح أبي بكر محمد بن إسحاق ابن خزيمة...". توضيح الأفكار (١/ ٦٤).

(٦) قال السيوطي "صحيح ابن خزيمة أعلى مرتبة من صحيح ابن حبان لشدة تحريه، حتى أنه يتوقف في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد فيقول: "إن صح الخبر" أو "إن ثبت كذا" ونحو ذلك". تدريب الراوي (١/ ١١٥)، وقال أيضا: "فالحاصل أن ابن حبان وفى بالتزام شرطه ولم يوف الحاكم". تدريب الراوي (١/ ١١٥).

وأحمد شاكر[1].

لم ينص أحد من الأئمة على أن ابن خزيمة لا يروي إلا عن ثقة، ولكن الذي حملنا على إدراج ابن خزيمة ضمن الأئمة الذين لم يحدثوا إلا عن ثقة: ما وجدناه من شدة تحريه في الرواية، ومن يتصفح صحيحه لا يجد صعوبة في الوقوف على ذلك، ومن ذلك قول ابن خزيمة: "أنا استثنيت صحة هذا الخبر، لأني خائف أن يكون محمد بن إسحاق لم يسمع من محمد بن مسلم وإنما دلسه عنه". وقال: ابن لهيعة ليس ممن اخرج حديثه في هذا الكتاب، إذا تفرد بروايته" وقال: "في القلب من هذه اللفظة التي ذكرها محمد بن جعفر ....". وقال: "ولا أحل لأحد أن يروي عني هذا الخبر إلا على هذه الصيغة، فإن هذا إسناد مقلوب...". وقال: "كان في القلب من هذا الإسناد شيء"[2].

وقال الذهبي –مؤكدا هذه الحقيقة–: "وقد كان هذا الإمام جهبذاً، بصيراً بالرجال، فقال –فيما رواه عنه أبو بكر محمد بن جعفر شيخ الحاكم–: لست احتج بشهر بن حوشب، ولا بجريز بن عثمان لمذهبه، ولا بعبد الله بن عمر، ولا ببقية، ولا بمقاتل بن حيان، ولا بأشعث بن سوار، ولا بعلي بن جدعان؛ لسوء حفظه، ولا بعاصم بن عبيد الله، ولا بابن عقيل، ولا بيزيد ابن أبي زياد، ولا مجالد، ولا حجاج بن أرطاة إذا قال: عن، ولا بأبي حذيفة النهدي، ولا بجعفر بن برقان، ولا بأبي معشر بن نجيح، ولا بعمر بن أبي سلمة، ولا

---

(١) قال أحمد شاكر: صحيح ابن خزيمة والمسند الصحيح على التقاسيم والأنواع لابن حبان، والمستدرك على الصحيحين للحاكم: "هذه الكتب الثلاثة هي أهم الكتب التي ألفت في الصحيح المجرد بعد الصحيحين للبخاري ومسلم". وأضاف إليه قائلا: "وقد رتب علماء هذا الفن ونقاده، هذه الكتب الثلاثة التي التزم مؤلفوها رواية الصحيح من الحديث وحده، أعني الصحيح المجرد بعد الصحيحين: البخاري ومسلم، على الترتيب الآتي: صحيح ابن خزيمة، صحيح ابن حبان، المستدرك للحاكم، ترجيحاً منهم لكل كتاب منها على ما بعده في التزام الصحيح المجرد، وإن وافق هذا مصادفة ترتيبهم الزمني، عن غير قصد إليه". مقدمة صحيح ابن حبان (١/١١).

(٢) صحيح ابن خزيمة (١/٢٢٨،١١٣،٧٥،٧١، ٢٢٩).

بقابوس ابن أبي ظبيان، ثم سمى خلقاً دون هؤلاء في العدالة، فإن المذكورين احتج بهم غير واحد"[١].

وإن كان كلام ابن الصلاح وابن كثير والعراقي والسيوطي يشعر بالحكم بصحة الحديث إذا أخرجه ابن خزيمة، إلا أن الراجح -كما ذهب اليه الأعظمي- أن صحيح ابن خزيمة ليس كالصحيحيين، بحيث يمكن القول: إن كل ما فيه هو صحيح، بل فيه ما هو دون درجة الصحيح، وليس مشتملا على الأحاديث الصحيحة والحسنة فحسب، بل يشتمل على أحاديث ضعيفة -أيضاً- إلا أن نسبتها ضئيلة جداً، إذا قورنت بالأحاديث الصحيحة والحسنة، وتكاد لا توجد الأحاديث الواهية أو التي فيها ضعف شديد إلا نادراً كما يتبين بمراجعة التعليقات.

يقول ابن كثير: "قد التزم ابن خزيمة وابن حبان الصحة، وهما خير من المستدرك بكثير، وأنظف أسانيد ومتوناً، وعلى كل حال فلا بد من النظر للتمييز، وكم في كتاب ابن خزيمة -أيضاً- من حديث محكوم منه بصحته وهو لا يرتقي عن رتبة الحسن"[٢].

٣٠ - محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ):

نص على عدم روايته إلا عن ثقة كل من: أبو البركات ابن تيمية[٣]، وابن

(١) سير أعلام النبلاء (١٤/٣٧٣).
(٢) مقدمة صحيح ابن خزيمة (١/٢٢-٢٣).
(٣) قال أبو البركات مجد الدين عبد السلام بن تيمية جد شيخ الإسلام ابن تيمية: "كل من حدَّث عنه البخاري فهو ثقة، فإنه لا يروي إلا عن ثقة، لا في "الصحيح" ولا في غيره". نيل الأوطار (٣/١٧٩)وقال أيضا: "كل من ذكره البخاري في "تواريخه" ولم يطعن فيه فهو ثقة، فإن عادته ذكر الجرح والمجروحين". كذا في "نيل الأوطار" (٣/١٧٩). وقال الشوكاني في "نيل الأوطار" (٣/١٧٩)، قال ابن القيم في "زاد المعاد": "وفي إسناده عكرمة بن إبراهيم، وقد أعله البيهقي بانقطاعه عنه وتضعيفه عكرمة، قال أبو البركات ابن تيمية: ويمكن المطالبة بسبب الضعف، فإن البخاري ذكره في "تاريخه" ولم يطعن فيه، وعادته: ذكر الجرح والمجروحين". وهذا التوثيق ضمني لا صريح كما هو ظاهر.

تيمية[١]، والمعلمي[٢]، ومال إلى ذلك ابن حجر[٣]:

اشتهر البخاري بنقاوة شيوخه، فقد روى محمد ابن أبي حاتم عنه كما في "مقدمة الفتح": كتبت عن ألف وثمانين نفساً، ليس فيهم إلا صاحب حديث. وقال أيضاً: لم أكتب إلا عمن قال: الإيمان قولٌ وعملٌ[٤].

ولكن في إطلاق "أن البخاري لا يروي إلا عن ثقة" لا في "الصحيح" نظر. وللمسألة -في التنكيل[٥]- تحقيق قيم، وتفصيل محرر. وراجع ترجمة ضرار بن صرد في قسم التراجم التنكيل[٦]، وأوائل الفصل التاسع من مقدمة "فتح الباري"[٧].

٣١ - محمد بن جحادة (١٣١هـ):

نص على ذلك أبو داود[٨].

وقد تكلم ابن حجر في عدد من شيوخ محمد بن جحادة، حيث: جهَّل ابن حجر حميد الشامي شيخ محمد بن جحادة (١٥٦٧) ، وضعف باذام أبا صالح مولى أم هانئ (٦٦٣٤)، وقال في أبان ابن أبي عياش: "متروك" (١٤٢).

---

(١) قال ابن تيمية في "الرد على البكري" (١/٧٧) " وإنما العالمون بالجرح والتعديل هم من علماء الحديث، وهم نوعان: منهم من لم يرو إلا عن ثقة عنده، كمالك، وشعبة، ويحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، وكذلك البخاري، وأمثاله...".

(٢) وقال المعلمي عن ضرار بن صرد: أما ضرار فروى عنه أبو زرعة، وقال البخاري والنسائي: "متروك الحديث" لكن البخاري روى عنه، وهو لا يروى إلا عن ثقة، كما صرح به الشيخ تقي الدين بن تيمية، ومرَّ النظر في ذلك في ترجمة أحمد بن عبد الله أبي عبد الرحمن، والظاهر: التوسط وهو أن البخاري لا يروي إلا عمن هو صدوق في الأصل، يتميز صحيح حديثه من سقيمه، كما صرح به في رواية الترمذي عنه، كما تقدم في تلك الترجمة. التنكيل (١/٢٧٨).

(٣) مشى على هذا أيضاً: الحافظ ابن حجر في "تعجيل المنفعة"، فتراه يقول في كثير من المواضع:" ذكره البخاري، ولم يذكر فيه جرحا". تعجيل المنفعة (ص/٢١٩، ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٥٤).

(٤) هدي الساري (ص/٤٧٩)، فتح الباري (٢/١٩٤).

(٥) التنكيل (١/٣٢٠-٣٢٢).

(٦) التنكيل (١/٤٩٥-٤٩٦).

(٧) الدرر المتناسقة (ص/٤٢٠).

(٨) نقل ابن حجر في ترجمته في " تهذيب التهذيب عن الآجري قول أبي داود فيه: "كان لا يأخذ عن كل واحد، وأثنى عليه ". تهذيب التهذيب (٩/٩٢).

٣٢ - محمد بن حبان (٣٥٤ هـ):

نص ابن حجر على أن شيوخ ابن حبان في صحيحه ثقات عنده.

قال ابن حبان في مقدمة صحيحه: "ولعلنا قد كتبنا عن أكثر من ألفي شيخ، من أسبيجاب[(١)] إلى الإسكندرية، ولم نرو في كتابنا هذا إلا عن مئة وخمسين شيخاً، أقل أو أكثر. ولعل معول كتابنا هذا يكون على نحو من عشرين شيخاً، ممن أدرنا السنن عليهم، واقتنعنا برواياتهم عن رواية غيرهم، على الشرائط التي وصفناها"[(٢)].

فهذا يدل على أن شيوخ ابن حبان في صحيحه ثقات عنده[(٣)]، وقد قرر ذلك ابن حجر في ترجمة أحمد بن علي بن الحسين المدائني، من لسان الميزان[(٤)].

٣٣ - محمد بن سيرين (١١٠هـ):

يعد ابن سيرين أول من انتقد الرجال، وميز الثقات من غيرهم، وقد روي عنه في غير وجه أنه قال: "إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم"، وفي رواية عنه أنه قال: "إن هذا الحديث دين، فلينظر الرجل عمن يأخذ دينه". قال يعقوب بن أبي شيبة: "قلت ليحيى بن معين: تعرف أحداً من التابعين كان ينتقي الرجال، كما كان ابن سيرين ينتقيهم؟ فقال برأسه أي لا"[(٥)].

وممن نص على عدم روايته إلا عن ثقة: يحيى بن معين[(٦)]، وابن عبد

---

(١) يقال: أسبيجاب وإسبيجاب. تقع شمال شرق (سيرواريا) وهي اليوم ضمن جمهورية كازاخستان كبرى جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق.

(٢) الإحسان (١/١٥٢).

(٣) المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس (١/٢٩٤).

(٤) لسان الميزان (١/٢٧١).

(٥) انظر تتمة ما نقله ابن رجب في شرح العلل (١/٣٥٥).

(٦) قال يعقوب بن شيبة:" قلت ليحيى بن معين: متى يكون الرجل معروفا؟ إذا روى عنه كم؟ قال: إذا روى عن الرجل مثل: ابن سيرين، والشعبي، وهؤلاء أهل العلم، فهو غير مجهول ". شرح علل الترمذي (١/٣٧٧). وذكر ابن أبي خيثمة عن يحيى بن معين أنه قال: " إذا روى الحسن ومحمد - يعني ابن سيرين - عن رجل فسمياه فهو ثقة يحتج بحديثه" جامع التحصيل (٩٠)، تهذيب التهذيب (١/٣٤٧). قال العلائي معلقاً على قول ابن معين:=

البر[١]، وابن تيمية[٢]، والتهانوي[٣].

ولكن أخذ على محمد بن سيرين أنه يأخذ على الحسن أنه يروي عن كل أحد، وهو نفسه ينفرد بالرواية عن غير ما واحد من المجهولين، مثل: مهاجر بصري[٤]، وجابر الحذاء[٥]، ومحمد بن ديلم[٦]. فهذا محمد بن سيرين الذي

= "فيحتمل هذا أنهما كانا لا يرويان إلا عن ثقة عندهما، سواء أكان مسنداً أو مرسلاً، ويحتمل أن ذلك فيمن ذكراه باسمه، فأما من أرسلا عنه فجاز أن يكون كذلك وأن يكون ضعيفاً وهذا هو الأظهر، وفيه جمع بين الأقوال كلها " جامع التحصيل (٩٠)، وانظر لزاماً (ص/٢٠) من هذا البحث عند الكلام على سعيد بن المسيب.

(١) جاء في "الجوهر النقي": "قال أبو عمرو في أوائل التمهيد: "وكل من عرف أنه لا يأخذ إلا عن ثقة، فتدليسه ومرسله مقبول، فمراسيل سعيد بن المسيب، ومحمد بن سيرين، وإبراهيم النخعي عندهم صحاح ". التمهيد (١/٣٠)، الجوهر النقي (٥/١٠٩)، النكت (٢/٥٥٧)، قواعد التحديث (ص/٢١٧-٢١٨). وقال: في التمهيد (٨/٣٠١) "أجمع أهل العلم بالحديث أن ابن سيرين أصح التابعين مراسيل، وأنه كان لا يروي ولا يأخذ إلا عن ثقة، وأن مراسيله صحاح كلها، ليس كالحسن وعطاء في ذلك والله أعلم". قال ابن حجر في النكت (٢/٥٥٧): "صحح ابن عبد البر مراسيل محمد بن سيرين. قال: لأنه كان يتشدد في الأخذ، ولا يسمع إلا من ثقة... إلى آخره".

(٢) قال ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٢٣/٤٧): "وابن سيرين ما كان يروي إلا عن ثقة".

(٣) انظر تعليق العلائي في "جامع التحصيل" (٩٠) على قول ابن معين عند الكلام على الحسن البصري.

(٤) مهاجر بصري، روى عن عمر بن الخطاب، وتفرد بالرواية عنه محمد بن سيرين، كما في "الوحدان" للإمام مسلم (١٤٨). وذكره البخاري في "التاريخ الكبير" (٧/٣٨١) وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٨/٢٦١) بلا جرح أو تعديل. بينما ذكره ابن حبان في "الثقات"(٥/٤٢٩) وقال: "لا أدري من هو، ولا ابن من هو"، وقال الحافظ سعد الدين مسعود بن أحمد بن مسعود الحارثي الحنبلي، كما هو في "ذيل الميزان" (٧١١) للعراقي و"لسان الميزان" (٦/١٠٥) لابن حجر: "هذا لا أعرف حاله".

(٥) جابر الحذاء: تفرد عنه محمد بن سيرين، كما قال مسلم في(الوحدان) (١٥١). وترجم له البخاري في "التاريخ الكبير"(٢/٢٠٣) وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل"(٢/٤٩٦، ولم يذكرا فيه جرحًا أو تعديلاً). ولم أجده حتى في الثقات لابن حبان.

(٦) محمد بن ديلم: تفرد بالرواية عنه محمد سيرين، كما قال الإمام مسلم بالوحدان(١٤٩). وترجم له البخاري في "التاريخ الكبير" (١/٧٦) وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٧/٢٥٠)ولم يذكرا فيه جرحاً أو تعديلاً. وذكره ابن حبان في "الثقات" (٧/٤١٥).

كان يصف الحسن بأنه يروي عن المجهولين، لم ينج هو الآخر -أيضاً- من الرواية عن المجهولين؟ وهذا يدل على أن عدم الرواية عن المجهولين تماماً لا يكاد يكون، بل لا يتحقق لأحد أبدا. فإذا توقفت في بعض من روى عنهم الحسن، ولم تزل ترى صفة الجهالة لازمة لهم، فلا يكون ذلك عندك مآخذ على الحسن، يدل على تساهله في شيوخه وعدم التحري في التوثق من ديانتهم وأدائهم؛ لأن الرواية عن المجهولين، إذا لم تكثر، لا يكون لها أثر على الراوي وما يرويه، وبخاصة على مراسيله. فهذا محمد بن سيرين، الذي نقل ابن عبد البر الإجماع على أنه أصح الناس مراسيل يروي عن بعض المجهولين أيضاً.

٣٤ - محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب (١٥٨هـ):

نص على ذلك: ابن معين[(١)]، وأحمد بن صالح[(٢)].

واستثنى ابن معين أحمد بن صالح البياضي، وخالفهما أحمد بن حنبل والخليلي في شيوخ ابن أبي ذئب. فقال أحمد: "ابن أبي ذئب كان لا يبالي عمن يحدث"[(٣)]، وقال الخليلي: "حديثه مخرج في الصحيح إذا روى عن الثقات، فشيوخه شيوخ مالك، لكنه قد يروي عن الضعفاء"[(٤)].

قلت: وقد جهَّل ابن حجر في التقريب عدداً من شيوخ ابن أبي ذئب، منهم: إسحاق بن يزيد الهذلي المدني (٣٩٣)، وعبد الرحمن بن مهران المديني مولى بني هاشم (٤٠٢٠)، وعقبة بن عبد الرحمن بن أبي معمر الحجازي (٤٦٤٣)، وأبو المعتمر بن عمرو بن رافع المدني (٨٣٧٨)، وقال في صالح بن حسان النضري: "متروك" (٢٨٤٩).

---

(١) قال أحمد بن سعد ابن أبي مريم عن ابن معين: ابن أبي ذئب ثقة، وكل من روى عنه ابن أبي ذئب ثقة، إلا أبا جابر البياضي، وكل من روى عنه مالك ثقة، إلا عبد الكريم أبا أمية. تهذيب الأسماء (١/١٠٢)، تهذيب التهذيب (٩/٣٠٤-٣٠٥).

(٢) قال أبو داود: سمعت أحمد بن صالح يقول: شيوخ ابن أبي ذئب كلهم ثقات، إلا البياضي". تهذيب التهذيب (٩/٣٠٤- ٣٠٥).

(٣) سؤالات أبي داود (٢١٨)، تهذيب الكمال (١٢٣٢)، تهذيب التهذيب (٩/٣٠٤-٣٠٥).

(٤) الإرشاد (١/٢٨٥)، تهذيب التهذيب (٩/٣٠٧).

٣٥ – محمد بن وضاح القرطبي(٢٨٩هـ):

نص على ذلك ابن حجر[١].

٣٦ – محمد بن الوليد بن عامر الزبيدي (١٤٦هـ):

نص على ذلك: أحمد بن حنبل[٢].

وقد جهل ابن حجر في التقريب شيخ الزبيدي خالد بن محمد الثقفي (١٦٧٦).

٣٧ – مسلم بن الحجاج النيسابوري (٢٦١هـ):

نص على ذلك: التهانوي[٣].

٣٨ – مظفر بن مدرك أبو كامل الخراساني (٢٠٧هـ):

نص على ذلك: أحمد بن حنبل[٤]، وابن حجر[٥].

---

(١) قال ابن حجر في ترجمة عبد الملك بن حبيب الأندلسي في "تهذيب التهذيب": "كان ابن لبابة عبد الملك بن حبيب الأندلسي روى عنه ابن وضاح، وبقي بن مخلد، ولا يرويان إلا عن ثقة عندهما " تهذيب التهذيب (٦/٣٩١).

(٢) نقل ابن حجر في ترجمته في "تهذيب التهذيب" قول أحمد: "كان لا يأخذ إلا عن الثقات" تهذيب التهذيب (٩/٥٠٣).

(٣) قال في "قواعد التحديث": (ص/٢٢٤): "كل من حدث عنه مسلم أو أخرج له فهو ثقة، فإنه لا يروي – أيضاً – إلا عن ثقة عنده، ولا يحتج إلا بثقة ".

(٤) روى الفضل بن زياد عن أحمد بن حنبل قال: لم يكن ببغداد من أصحاب الحديث، ولا يحملون عن كل إنسان، ولهم بصر بالحديث والرجال، ولم يكونوا يكتبون إلا عن الثقات، ولا يكتبون عمن لا يرضونه، إلا أبو سلمة الخزاعي، والهيثم بن جميل، وأبو كامل، وكان أبو كامل بصيراً بالحديث متقناً يشبه الناس، لا يتكلم إلا أن يُسأل فيجيب، أو يسكت، له عقل سديد، والهيثم كان أحفظهم، وأبو سلمة الخزاعي كان من أبصر الناس بأيام الناس، لا تسأله عن أحد إلا جاءك بمعرفته، وكان يتفقه. العلل ومعرفة الرجال (١/١٧٢)، تاريخ بغداد (١٣/٧٠)، تهذيب الكمال (٢٨/٩٩)، سير أعلام النبلاء (١٠/١٢٥)، تهذيب التهذيب (١٠/١٦٧، ١٨٤).

(٥) قال ابن حجر في "التقريب" (٦٧٢٢) في ترجمة مظفر:" ثقة متقن، كان لا يحدث إلا عن ثقة".

٣٩ - منصور بن سلمة أبو سلمة الخزاعي (٢١٠هـ):

نص على ذلك أحمد بن حنبل(١).

قلت: وقد ضعف ابن حجر في التقريب عدداً من شيوخ منصور منهم: عبد الله بن عمر العمري (٣٤٨٩)، وعصام بن طليق الطفاوي (٤٥٨٢).

٤٠ - منصور بن المعتمر السلمي (١٣٢هـ):

نص على ذلك: أحمد(٢)، وأبو داود(٣).

---

(١) روى عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه قوله: قال: كان أصحاب الحديث ببغداد: أبو كامل، وأبو سلمة الخزاعي، والهيثم يعني ابن جميل، وكان الهيثم أحفظ الثلاثة، وكان أبو كامل أتقن للحديث منهم. وروى الفضل ابن زياد عن أحمد بن حنبل قال: لم يكن ببغداد من أصحاب الحديث، ولا يحملون عن كل إنسان، ولهم بصر بالحديث والرجال، ولم يكونوا يكتبون إلا عن الثقات، ولا يكتبون عمن لا يرضونه إلا: أبو سلمة الخزاعي، والهيثم بن جميل، وأبو كامل، وكان أبو كامل بصيراً بالحديث متقناً يشبه الناس، لا يتكلم إلا أن يُسأل فيجيب، أو يسكت، له عقل سديد، والهيثم كان أحفظهم، وأبو سلمة الخزاعي كان من أبصر الناس بأيام الناس لا تسأله عن أحد إلا جاءك بمعرفته، وكان يتفقه. العلل ومعرفة الرجال (١/١٧٢)، تاريخ بغداد (١٣/ ٧٠)، تهذيب الكمال (٢٨/٩٩)، سير أعلام النبلاء (١٠/١٢٥)، تهذيب التهذيب (١٠/١٦٧، ١٨٤).

(٢) روى عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه قوله: قال كان أصحاب الحديث ببغداد: أبو كامل، وأبو سلمة الخزاعي، والهيثم يعني ابن جميل، وكان الهيثم أحفظ الثلاثة، وكان أبو كامل أتقن للحديث منهم، وروى الفضل بن زياد عن أحمد بن حنبل قال: لم يكن ببغداد من أصحاب الحديث، ولا يحملون عن كل إنسان، ولهم بصر بالحديث والرجال، ولم يكونوا يكتبون إلا عن الثقات، ولا يكتبون عمن لا يرضونه إلا: أبو سلمة الخزاعي، والهيثم بن جميل، وأبو كامل، وكان أبو كامل بصيراً بالحديث متقناً يشبه الناس، لا يتكلم إلا أن يُسأل فيجيب، أو يسكت، له عقل سديد، والهيثم كان أحفظهم، وأبو سلمة الخزاعي كان من أبصر الناس بأيام الناس لا تسأله عن أحد إلا جاءك بمعرفته، وكان يتفقه. العلل ومعرفة الرجال (١/١٧٢)، تاريخ بغداد (١٣/ ٧٠)، تهذيب الكمال (٢٨/ ٩٩)، سير أعلام النبلاء (١٠/١٢٥)، تهذيب التهذيب (١٠/١٦٧، ١٨٤).

(٣) قال الآجري: "سئل أبو داود عن جهم، عن إبراهيم. فقال: "روى منصور عن جهم، وروى عنه أشعث بن سوار، فقلت: هو من أصحاب إبراهيم؟ فقال: لا أدري. منصور لا يروي إلا عن كل ثقة". ونقل ابن حجر في "تهذيب التهذيب" في ترجمة منصور بن المعتمر عن الآجري قول أبي داود: "كان منصور لا يروي إلا عن ثقة" تهذيب التهذيب (١٠/٣١٣).

قلت: ضعف ابن حجر شيخ منصور باذام أبا صالح (حديثاً واحداً)، قال ابن حجر: "ضعيف مدلس" (٦٣٤).

٤١ - موسى بن هارون الحمال (٢٦٤هـ):

نص على ذلك: ابن عدي[١].

٤٢ - النعمان بن ثابت (١٥٠هـ):

نص على ذلك: الشعراني[٢] والتهانوي[٣].

قال عبد الفتاح أبوغدة: "... روى أبو حنيفة عن جابر الجعفي، وثبت عنه أنه قال: ما رأيت أكذب منه". إلا أن يقال: روى عنه ولم يسكت عليه. ومع هذا يبقى الأمر عندي أغلبياً لا كلياً[٤].

---

(١) إذ قال في "كامله" في ترجمته: "كان عالما بعالي الحديث، متوقيّاً، ولم يحدث إلا عن ثقة". الكامل (١/١٣٧).

(٢) قال الشعراني تلميذ الحافظ السيوطي في "الميزان"(١/٦٨) ما نصه: "وقد مَنَّ الله تعالى عليَّ بمطالعة "مسانيد الإمام أبي حنيفة" الثلاثة، من نسخة صحيحة عليها خطوط الحفاظ، آخرهم: الحافظ الدمياطي، فرأيته لا يروي حديثاً إلا عن خيار التابعين العدول الثقات، كالأسود وعلقمة وعطاء وعكرمة ومجاهد ومكحول والحسن البصري وأضرابهم رضي الله عنهم أجمعين. فكل الرواة الذين بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عدول ثقات أعلام أخيار، ليس فيهم كذاب، ولا مُتهم بالكذب. وناهيك -يا أخي- بعدالة من ارتضاهم الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه، لأن يأخذ عنهم أحكام دينه مع شدة تورعه وتحرزه". وعلق التهانوي على كلام الشعراني بقوله: "تشديد الإمام من باب الرواية معروف، حتى قال: لا ينبغي للرجل أن يُحدث من الحديث إلا بما حفظه من يوم سمعه إلى يوم يُحدثُ به، رواه الطحاوي. - قال -: حدثنا سليمان بن شعيب، نا أبي، قال: أملى علينا أبو يوسف، قال: قال أبو حنيفة به. كذا في " الجواهر المضية "(١/٣١).

(٣) قال التهانوي: "شيوخ الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه ثقات" قواعد في علوم الحديث" (ص/٢١٩) وقال في "قواعد في علوم الحديث" (ص/٢٢١): "فمن روى أبو حنيفة عنه ولم يبين فيه جرحاً فهو ثقة".

(٤) قواعد التحديث (ص/ ٢١٦، ٢١٧).

قلت: وقد ضعف ابن حجر في التقريب عدداً من شيوخ أبي حنيفة، منهم: طريف بن شهاب السعدي(٣٠١٣)، وعبد الكريم ابن أبي المخارق (٤١٥٦)، ومسلم بن كيسان الملائي (٦٦٤١)، ويحيى ابن أبي حية الكلبي أبو جناب (٧٥٣٧). ولين: قابوس بن أبي ظبيان (٥٤٤٥)، ويحيى بن عبد الله بن الحارث الجابر (٧٥٨١). وترك: محمد بن الزبير الحنظلي (٥٨٨٥). وقال في محمد بن السائب الكلبي: " متهم بالكذب ورُمي بالرفض " (٥٩٠١).

٤٣ – الهيثم بن جميل البغدادي (٢١٣هـ):

نص على ذلك: أحمد بن حنبل(١).

قلت: وقد ضعف ابن حجر في التقريب عدداً من شيوخ الهيثم، منهم: أزهر بن سنان القرشي (٣٠٩)، وأيوب بن عتبة اليمامي (٦١٩)، وحسام بن مصك (١١٩٣)، وعبد الله بن عمر العمري (٣٤٨٩)، وعقبة بن عبد الله الأصم (٤٦٤٢)، ومندل بن علي العنزي تعجيل المنفعة (ص/ ٤٣٠).

٤٤ – وهيب بن خالد البصري (١٦٥هـ):

أشتهر وهيب بنقاوة حديثه قال أبو حاتم: "ما أنقى حديث وهيب لا تكاد تجده يحدث عن الضعفاء"(٢).

وممن نص على عدم روايته إلا عن ثقة: أبو حاتم(٣).

---

(١) روى عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه قوله: قال: كان أصحاب الحديث ببغداد: أبو كامل، وأبو سلمة الخزاعي، والهيثم يعني ابن جميل، وكان الهيثم أحفظ الثلاثة، وكان أبو كامل أتقن للحديث منهم، وروى الفضل ابن زياد عن أحمد بن حنبل قال: لم يكن ببغداد من أصحاب الحديث، ولا يحملون عن كل إنسان، ولهم بصر بالحديث والرجال، ولم يكونوا يكتبون إلا عن الثقات، ولا يكتبون عمن لا يرضونه، إلا: أبو سلمة الخزاعي، والهيثم بن جميل، وأبو كامل، وكان أبو كامل بصيراً بالحديث متقناً يشبه الناس، لا يتكلم إلا أن يُسأل فيجيب، أو يسكت، له عقل سديد، والهيثم كان أحفظهم، وأبو سلمة الخزاعي كان من أبصر الناس بأيام الناس لا تسأله عن أحد إلا جاءك بمعرفته، وكان يتفقه. العلل ومعرفة الرجال (١/ ١٧٢)، تاريخ بغداد (١٣/ ٧٠)، تهذيب الكمال (٢٨/ ٩٩)، سير أعلام النبلاء (١٠/ ١٢٥)، تهذيب التهذيب (١٠/ ١٦٧، ١٨٤).

(٢) الجرح والتعديل (٩/ ٣٥).

(٣) قال أبو حاتم الرازي: "لا تكاد تجده يحدث عن الضعفاء" الجرح والتعديل (٩/ ٣٥).

٤٥ - يحيى بن سعيد القطان (١٩٨هـ):

يحيى بن سعيد القطان: متشدد في الانتقاء عمن يروي عنه، حتى إنه قال "إن لم أرو إلا عمن أرض، ما رويت عن خمسة أو نحو ذلك"[١]. وقال ابن عدي في ترجمة صالح بن رستم: "وقد روى عنه يحيي القطان – مع شدة استقصائه – وهو عندي لا بأس به"[٢]. وقال الذهبي في ترجمة سيف بن سليمان المكي: "حدث يحيى القطان مع تعنته عن سيف"[٣]. بل إن النسائي قال: "ما عندي أحد بعد التابعين أنبل من مالك ابن أنس، ولا أجل منه، ولا أوثق، ولا آمن على الحديث منه، ثم يليه شعبة في الحديث، ثم يحيى بن عيد القطان، وليس أحد بعد التابعين آمن على الحديث من هؤلاء الثلاثة، ولا أقل رواية عن الضعفاء من هؤلاء الثلاثة"[٤].

وممن نص من الأئمة على عدم روايته إلا عن ثقة: العجلي[٥]، وأحمد[٦]، وأبو حاتم[٧]، والحاكم[٨]، والخطيب[٩]،

---

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب (١/٣٧٦).

(٢) الكامل (٤/٧٢).

(٣) ميزان الاعتدال (٢/٢٥٥).

(٤) التعديل والتجريح (٢/٦٩٩-٧٠٠).

(٥) قال العجلي: " ثقة، نقي الحديث، كان لا يحدث إلا عن ثقة ". ثقات العجلي (ص/٤٧٢)، التهذيب (١١/٢١٩)، تاريخ بغداد (١٤/١٤٢ -١٤٣).

(٦) كان أحمد يرى أن رواية بعض الأئمة عمَّن سمَّوْهم من المجاهيل تعديلاً لهم، كرواية ابن مهدي، ويحيى القطان ويدعم مذهبه هذا –أحياناً– بقوله: إنهما لا يحدثان إلا عن ثقة. وقد صرَّح بما هو أوضح من ذلك كله وأصرح، قال أبو داود: "سمعت أحمد قال: عثمان بن غياث ثقة أو قال لا بأس به، ولكن مرجئ حدث عنه يحيى، ولم يكن يحدث إلا عن ثقة " سؤالات أبي داود (ص/٣٣١)، ثقات العجلي (٢/٣٥٣). وسأله أبو داود: " إذا روى يحيى، أو عبد الرحمن بن مهدي عن رجل مجهول، يُحتجّ بحديثه؟ قال: يُحتجُّ بحديثه ". وربّما استأنس برواية الثوري عن الرجل واعتبرها تعديلاً له أيضاً. وسأله ابنه عبد الله عن علي بن سويد بن منجوف، فقال: " ما أرى به بأساً، وقد حدث عنه رسمي بن سعيد. تهذيب الكمال (٢٠/٤٥٩).

(٧) قال أبو حاتم الرازي:" إمام لا يروي إلا عن ثقة ". سير أعلام النبلاء (٦/٢٨).

(٨) قال الحاكم: "يحيى بن سعيد لا يحدث إلا عن الثقات ". المستدرك (١/٣٦٥).

(٩) قال الخطيب: " إذا قال العالم: كل من أروي لكم عنه وأسميه فهو عدل رضا مقبول =

والبيهقي[١]، وابن تيمية[٢]، والذهبي[٣]، وابن حجر[٤]، والزركشي[٥]، والسخاوي[٦]، والسيوطي[٧].

= الحديث، كان هذا القول تعديلاً منه لكل من روى عنه وسماه، وقد كان ممن سلك هذه الطريقة عبد الرحمن بن مهدي وزاد البيهقي مالك بن أنس ويحيى بن سعيد القطان ". توضيح الأفكار (٢/١٧١).

(١) قال البيهقي: "يحيى بن سعيد لا يحدث إلا عن الثقات عنده". سنن البيهقي (٢/ ٢٠٢)، الجوهر النقي (٢/٢٠٢).

(٢) قال ابن تيمية في "منهاج السنة النبوية":" والناس في مصنفاتهم منهم: من لا يروي عمن يعلم أنه يكذب مثل مالك، وشعبة، ويحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، فإن هؤلاء لا يروون عن شخص ليس بثقة عندهم، ولا يروون حديثا يعلمون أنه عن كذاب، فلا يروون أحاديث الكذابين الذين يعرفون بتعمد الكذب، لكن قد يتفق فيما يروونه ما يكون صاحبه أخطأ" منهاج السنة النبوية (٤/ ١٥٤-١٦١)، شيخ الإسلام ابن تيمية وجهوده في الحديث وعلومه (١/٤٨٢). قال ابن تيمية في الرد على البكري: "إن القائلين بالجرح والتعديل من علماء الحديث نوعان، منهم: من لم يرو إلا عن ثقة عنده، كمالك، وشعبة، ويحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، وكذلك البخاري، وأمثاله ". الرد على البكري (١/٧٧).

(٣) وقال الذهبي في "ميزان الاعتدال" (٢/٢٥٥) في ترجمة سيف بن سليمان المكي: " حدث يحيى القطان – مع تعنته – عن سيف". وقال في "ميزان الاعتدال" (٢/ ٦٧٤) في ترجمة عبد الواحد بن صفوان: "حدث عنه يحيى القطان، ولولا أنه عنده صالح الحال لما روى عنه ".

(٤) وقال ابن حجر في لسان الميزان (١/١٥): "من عُرِفَ مِنْ حاله أنه لا يروي إلا عن ثقة فإنه إذا روى عن رجل وُصِفَ بأنه ثقة عنده كمالك وشعبة والقطان وابن مهدي وطائفة ممن بعدهم". وقال في "موافقة الخبر في تخريج أحاديث المختصر" (٦٦٧): "ويحيى بن سعيد كان لا يروي إلا عن ثقة ".

(٥) قال الزركشي:" الذي عادته لا يروي إلا عن ثقة: ثلاثة: يحيى بن سعيد، وشعبة ومالك، قاله ابن عبد البر وغيره". التمهيد (١/٦٢-٦٣)، الانتقاء (ص/٣١)، النكت على ابن الصلاح (٣/٣٧٠).

(٦) قال السخاوي في "فتح المغيث" (٢/٤٢):" ممن كان لا يروي إلا عن ثقة في النادر: يحيى بن سعيد القطان.

(٧) قال السيوطي في " تدريب الراوي" (ص/٢١٠-٢١١):" وقيل: إن تفرد بالرواية عنه من لا يروي إلا عن عدل كابن مهدي ويحيى بن سعيد قبل، وإلا فلا.

وما ذكره هؤلاء الأئمة مبني على الغالب فيمن روى عنه القطان، وإلا فقد روى عن العوام بن حمزة المازني البصري" قال الذهبي: "فهذا ممن يروي عنه القطان من الضعفاء، وخفي عليه أمره"[1].

وقال ابن التركماني –متعقبا البيهقي–: "كيف يكون إسناداً حسناً والعوام تقدم قريباً أن يحيى قال عنه: ليس بشيء، وقال أحمد: له أحاديث مناكير، ورواية يحيى بن سعيد عنه إن دلت على ثقته عنده كما مر فما ذكرناه يدل على ضعفه"[2].

وقال ابن عبد الهادي: "رواية الإمام أحمد عن الثقات: هو الغالب من فعله والأكثر من عمله كما هو المعروف من طريقة شعبة، ومالك، وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان، وغيرهم"[3].

وقد قام الباحث سعد فجحان الدوسري بدراسة إحصائية حول مشايخ يحيى بن سعيد القطان، خلص فيه إلى أن القول: بأن الإمام القطان لا يحدث إلا عن ثقة إنما هو في الأغلب، لأن الرواة الذين حدث عنهم – وهم ثقات – مائة وخمسون راوياً، والرواة الضعفاء عنده وعند غيره ممن حدث عنهم اثنان وعشرون راوياً، أي بما يعادل الثمن من مجموع الرواة الذين حدث عنهم[4].

الرواة	عددهم	النسبة المئوية
الرواة الذين حدث عنهم ووثقهم.	٤١ راوياً	٢٣٪
الرواة الذين حدث نهم ولم يتكلم فيهم وهم ثقات	١٠٦ رواة	٦٠٪
الرواة الذين حدث عنهم وتكلم فيهم بجرح	١١ راوياً	١٢٪
الرواة الذين حدث عنهم ولم يتكلم فيهم وهم ضعفاء	٩ رواة	٥٪

---

(١) سيرة أعلام النبلاء (٦/ ٣٥٥).
(٢) الجوهر النقي (٢/٢٠٢).
(٣) الصارم المنكي (ص/٤٠).
(٤) منهج الإمام يحيى بن سعيد القطان في الجرح والتعديل (ص/ ٢٨).

٤٦ – يحيى بن أبي كثير اليمامي(١٣٢هـ) :
نص على ذلك أبو حاتم[(١)].

قلت: جهَّل ابن حجر في التقريب عدداً من شيوخ يحيى منهم : الربيع بن محمد (١٩٠٠)، وعياض بن هلال، أو هلال بن عياض (٥٢٨١)، ومحمد بن إبراهيم (٥٧٠٦)، و محمد بن عبد الرحمن مولى بني زهرة (٦٠٨٩)، وأبو مزاحم المدني، وقال في : محمد بن الزبير الحنظلي "متروك" (٥٨٨٥).

٤٧ – يحيى بن معين (٢٣٣هـ) :
نص على ذلك الدورقي[(٢)] والتهانوي[(٣)].

قال التهانوي في كتابه "قواعد في علوم الحديث" : "وكذا يحيى بن معين وإن لم أر من صرح بذلك، ولكن شأنه أجل وأرفع من أن يروي عن غير ثقة ولا يبينه، فإنه كان يذب الكذب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم". وكان يجتمع مع أحمد، وابن المديني، ونظرائهم كما قال العجلي، فكان هو الذي ينتخب لهم الأحاديث، لا يتقدمه منهم أحد، ولقد كان يؤتى بالأحاديث قد خلطت وتلبست فيقول : هذا الحديث كذا وهذا كذا، فيكون كما قال"[(٤)]. لذا قال عبد الله بن أحمد الدورقي : "كل من سكت عنه يحيى بن معين فهو ثقة".

---

(١) قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" : "سمعت أبي يقول: "يحيى ابن أبي كثير اليمامي إمام، لا يحدث إلا عن ثقة" الجرح والتعديل (٩/١٤٢)، تهذيب التهذيب (١١/٢٦٩)، تذكرة الحفاظ (١/١٢٨)، المراسيل (ص/٤٠).

(٢) قال عبد الله بن أحمد الدورقي:" كل من سكت عنه يحيى بن معين فهو ثقة "شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/٨٧٩).

(٣) قال التهانوي في كتابه " قواعد في علوم الحديث": "وكذا يحيى بن معين، وإن لم أر من صرح بذلك، ولكن شأنه أجل وأرفع من أن يروي عن غير ثقة ولا يبينه، فإنه كان يذب الكذب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم" قواعد في علوم الحديث (ص/٢١٨).. وكان يجتمع مع أحمد، وابن المديني، ونظرائهم، كما قال العجلي، فكان هو الذي ينتخب لهم الأحاديث لا يتقدمه منهم أحد، ولقد كان يؤتى بالأحاديث قد خلطت وتلبست فيقول: هذا الحديث كذا، وهذا كذا، فيكون كما قال " تهذيب التهذيب (١١/ ٢٨٨).

(٤) تهذيب التهذيب (١١/٢٨٨).

٤٨ – يزيد بن هارون السلمي (٢٠٦هـ):

نص على ذلك ابن عدي[(١)].

قلت: ضعف ابن حجر في التقريب عدداً من شيوخ يزيد منهم: أزهر بن سنان البصري (٣٠٩)، وإسحاق بن يحيى التيمي (٣٩٠)، وإسماعيل بن مسلم المكي (٤٨٤)، وأشعث بن سوار الكندي (٥٢٤)، والبراء بن عبد الله الغنوي (٦٤٩)، و زياد بن أبي زياد الجصاص (٢٠٧٧)، وعبد الرحمن بن أبي بكر بن عبيد الله بن أبي مليكة (٣٨١٣)، وعبد الملك بن قدامة الجمحي (٤٢٠٤)، ومحمد بن سالم الكوفي (٥٨٩٨)، يمان بن المغيرة البصري (٧٨٥٤). وقال متروك في كل من: العلاء بن زيد ويقال زَيْدَلْ (٥٢٣٩)، وأبان بن أبي عياش البصري (١٤٢)، وفائد بن عبد الرحمن الكوفي أو الورقاء (٥٣٧٣)، وأبو مالك النخعي الواسطي (٨٣٣٧).

٤٩ – يعقوب بن سفيان الفسوي (٢٧٧هـ):

نص على ذلك: الفسوي نفسه.

علق الذهبي على قول الفسوي: " كتبت عن ألف شيخ وكسر، كلهم ثقات " قائلا: " ليس في مشيخته إلا نحو من ثلاث مئة شيخ، فأين الباقي[(٢)]، ثم في المذكورين جماعة قد ضعفوا "[(٣)].

٥٠ – آل كعب بن مالك:

نص على ذلك: أحمد[(٤)].

---

(١) قال ابن عدي: " ليس في أصحاب الرأي أكثر حديثاً منه، وكثيراً ما يخالف أصحابه ويتبع الأثر، وإذا روى عن ثقة وروى عنه ثقة فلا بأس به. وذكره ابن حبان في " الثقات " وقال:" كان شيخاً متقناً" لسان الميزان (٦/٣٠٠).

(٢) ذكر الدكتور أكرم العمري في مقدمة تحقيقه لكتاب " المعرفة والتاريخ " للفسوي أنه جمع أسماء (٤٠٢) شيخاً من شيوخ الفسوي، وكثير منهم من الأعلام المشهورين بالعناية بالحديث.... (ص/١٢).

(٣) سيرة أعلام النبلاء (١٣/١٨١).

(٤) قال احمد في رواية أم هانئ: " كلهم ثقات، كل من روى عنه الحديث، يعني كل من روى عنه الحديث من أولاد كعب بن مالك وذريته فهو ثقة". شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/٨٧٦).

الخاتمة

هذا ما وقفت عليه من أسماء من قيل فيه: إنه لا يروي إلا عن ثقة أو مقبول، وهذه النماذج وغيرها، كلها تنفي أن تكون قاعدة (فلان لا يروي إلا عن ثقة)، قضية كلية عامة تشمل جميع من حدث عنه[(١)]، كما هو صريح كلام الحافظ الذهبي في الكلام على "الإمام مالك"، ولذلك قال الإمام أبو حاتم الرازي: "إذا رأيت شعبة يحدث عن رجل فاعلم أنه ثقة إلا نفراً بأعيانهم"[(٢)]. وقد نبهت في بداية ثنايا البحث إلى أنه يستثني من إطلاقهم هذا "النادر"، ولذلك قيد الحافظ السخاوي القاعدة بقوله: "تتمة: ممن كان لا يروى إلا عن ثقة إلا في النادر ..."[(٣)]، فالأمر - إذاً - أغلبي. فيحمل الإطلاق في بعض المذكورين على الغالب، وليس معنى اقتصارهم في الرواية عن الثقات، أن كل من رووا عنه يكون ثقة في حقيقة الأمر، لكن يقال: ثقة عند من روى عنه، ممن عرف اشتراطه ذلك[(٤)]. فوجود الرواية عن الضعفاء عند من ثبت في حقه - بتصريحه أو بنص العلماء - أنه لا يروي إلا عن ثقة لا يقتضي تردده في منهجه، أو تخليه عنه، بل ثمة أسباب واعتبارات اقتضت وجود ذلك منهم، منها:

أولاً: أن يكون روى عنه لأنه ثقة عنده، أو لعدم ظهوره ضعفه لديه.

وهذا صريح في نص الحافظ الذهبي في شأن رواية شعبة عن أبي المهزم يزيد بن سفيان، كما تقدم. وكذلك في كلامه في ترجمة الإمام مالك، وفي شأن رواية القطان عن العوام بن حمزة[(٥)].

---

(١) ضوابط الجرح والتعديل (٢/٦٢٥).

(٢) مقدمة الجرح والتعديل (ص ١٢٨).

(٣) فتح المغيث (٢/٤٢).

(٤) منهج النسائي (١/٤٠-٤١/٥١-٥٢).

(٥) قال علي بن المديني: سألت يحيى - يعني ابن سعيد - عن العوام بن حمزة؟ فقال ما أقربه من مسعود بن علي، لم يكن به بأس ". الجرح والتعديل "(٧/٢٣). وانظر التاريخ الكبير(٧/٦٧). ونحو ذلك رواية شعبة، عن جابر الجعفي، مبنيّة على توثيقه إياه، فإنه قد قال: " كان جابر إذا قال: (حدثنا)، و(سمعت) فهو من أوثق الناس ". تهذيب الكمال (٤/٤٦٧). وسئل الإمام أحمد، عن إبراهيم بن مسلم الهجري فقيل له: " فالهجري يحدث عنه؟ " قال: " قد روى عنه شعبة ". المعرفة والتاريخ (٢/١٩٠_

ثانياً: قد يروي عن رجل ضعيف لأنه ما خبر حاله جيداً.

وهذا كما هو الشأن في الإمام مالك في روايته عن عبد الكريم ابن أبي المخارق، قال القاضي إسماعيل بن إسحاق المالكي: " إنما يعتبر بمالك في أهل بلده، فأما الغرباء فليس يحتج به فيهم، وبنحو هذا اعتذر غير واحد عن مالك في روايته عن عبد الكريم ابن أبي أمية وغيره من الغرباء "[١].

ثالثاً: قد يروي عن راو ضعيف عنده؛ ليعتبر به، أو يستشهد بروايته أو لأمر آخر[٢].

فقد ضعف يحيى بن سعيد، عبد الحميد بن جعفر، ثم روى عنه[٣]، كما أن أبا زرعة الرازي ضعف بعض الرواة وقد روى عنهم[٤].

وقال العلامة المعلمي – تعليقاً على تقييد الحافظ السخاوي المسألة بقوله: "إلا في النادر" –: وقوله: "في النادر" لا يضرنا، إنما احترز بها؛ لأن بعض أولئك المحتاطين، قد يخطيء في التوثيق، فيروي عمن يراه ويبين أنه ليس بثقة. وقد يضطر إلى حكاية شيء عمن ليس بثقة، فيحكيه ويبين أنه ليس بثقة. والحكم فيمن روى عنه أحد هؤلاء المحتاطين أن يبحث عنه، فإن وجد أن الذي روى عنه قد جرحه، تبين أن روايته عنه كانت على وجه الحكاية، فلا تكون توثيقا، وإن وجد أن غيره قد جرحه جرحاً أقوى مما تقتضيه روايته عنه ترجح الجرح، وإلا فظاهر روايته عنه التوثيق ..."[٥].

= - ١٩١)، فكأن الإمام أحمد يرى أن رواية شعبة عنه ترفعه عن الترك. ومن هذا الباب: رواية الإمام أحمد عن علي بن مجاهد الكابلي مع ضعفه، فقد كان الإمام أحمد يقول: "كتبنا عنه ما أرى به بأسا ". سؤالات أبي داود (ص ٣٦٠).

(١) شرح علل الترمذي (١/٣٨٠ - ٣٨١)

(٢) انظر كلاماً جيداً لابن حبان في كتاب المجروحين (١/٢٠٩)، ترجمة "جابر الجعفي".

(٣) تاريخ الدوري (٢/٣٤١ - ٣٤٢)

(٤) أبو زرعة وجهوده في السنة النبوية (١/١٨٥ - ١٦٠)، وفيه ذكر أمثلة لرواة جرحهم أبو زرعة وقد روى عنهم.

(٥) التنكيل (١/٤٢٩).

والخلاصة: أنه إذا تعارض جرح صريح في راو مع رواية أحد أولئك المحتاطين عنه فلا يسوغ للناقد إهدار الجرح الصريح مطلقاً، والاعتماد على القاعدة المذكورة في توثيق ذلك الراوي، لاحتمال كون روايته عنه لأحد تلك الأسباب المذكورة، إلا حيث يكون الراوي خالياً عن الجرح المعتبر، فيستأنس برواية من ثبت في حقه أنه لا يروي إلا عن ثقة عنده إذا روى عنه في تقوية حاله. والله أعلم[١].

وعليه فإذا روى من لا يروي إلا عن ثقة عن مجروح عند غيره أن تلك الرواية تعديل عارض الجرح، فيحاكم على هذا الأساس إلى القوانين المرجحة لأحد الأمرين.

---

(١) ضوابط الجرح والتعديل عند الحافظ الذهبي رحمة الله (٢/ ٦٢٥-٦٢٧)،

نتائج البحث

١ - اختلف أهل العلم بكيفية ثبوت العدالة على أقوال، والراجح: قول الجمهور إنها تثبت بطريقين، إما بتنصيص المعدلين، أو بالاستفاضة.

٢ - أكثر أهل الحديث وغيرهم على أن رواية العدل لا تعد تعديلاً منه لمن روى عنه.

٣ - للثقات في كتابتهم عن الضعفاء والمتروكين مسوغات، منها: معرفة مخرج الحديث، وحال المنفرد به أهو عدل أو مجروح، أو للاعتبار والاستدلال، أو عدم المعرفة بحال هؤلاء الضعفاء والمتروكين لكونهم غرباء - مثلاً - وظاهرهم الاستقامة والصلاح.

٤ - الأئمة الذين حملوا أنفسهم على الحديث عن الثقات إلا في النادر هم فئة قليلة، وجماعة يسيرة، من كبار جهابذة الحفاظ.

٥ - أن الديانة هي أبرز الدوافع الرئيسة في اختيار الأئمة أن لا يرووا إلا عن ثقة، قال ابن المبارك لمن طلب منه أن يحدثه عن إبراهيم الخوزي قال: "تأمرني أن أعود في ذنب قد تبت منه".

٦ - أن وصف البعض بأنهم لا يحدثون إلا عن ثقة، فيه دلالة على عناية هؤلاء الأئمة واهتمامهم بالرواة، وتحريهم في الرواية عنهم.

٧ - أن قاعدة "فلان لا يروي إلا عن ثقة " ليست مطردة، بل هي أغلبية فقط.

٨ - أن إطلاقات الأئمة إذا لم تكن مبنية على الاستقراء لا يعتد بها ومن ثم لا يبنى عليها قاعدة، مثل قول ابن المديني: "كل مدني لم يحدث عنه مالك ففي حديثه شيء"، فهذا على إطلاقه فيه نظر، فإن مالكا لم يحدث عن سعد بن إبراهيم، وهو ثقة جليل، متفق عليه، وكذلك القول: بأن فلان لم يحدث إلا عن ثقة.

٩ – أن قول "فلان لا يحدث إلا عن ثقة" قول لا يؤمن وقوع الخلل فيه، فكم من إمام قالوا فيه هذه العبارة، ووجدنا له شيوخاً ضعفاء، بل وضعفاء جداً.

١٠ – يمكن حمل قولهم "فلان لا يروي إلا عن ثقة"، على أن كل من روى عنه هؤلاء فهو ثقة إلا أناس تحقق فيهم الضعف، والقدح.

١١ – أو تحمل على: أنه ثقة عنده وعند غيره، أو يكون ثقة عنده، مجروحاً عند غيره، أو تكون رواياته عن الثقات من حيث الغالب لا مطلقاً.

١٢ – كما يمكن حملها علي: زيادة التمتين والتوثيق لمن قيل فيه، أو تمتين وتوثيق شيخه، وليس مقولاً على سبيل التتبع والاستقراء التام لشيوخه، فذاك متعذر.

١٣ – ويمكن توجيه رواية الإمام الذي لا يروي إلا عن ثقة، عن شيخ تكلم فيه بأنها تحمل على أن روايته عنه على وجه الاعتبار والاستشهاد، لا على طريق الاجتهاد والاعتماد.

١٤ – لا يلزم ممن عرف بأنه لا يروي إلا عن ثقة أن يروي عن كل الثقات. كما لا يلزم مما قال أن كل من روى عنه، وهو عنده ثقة، أن يكون ثقة عند باقي الحفاظ، فقد يخفى عليه من حال شيخه ما يظهر لغيره.

١٥ – الحكم فيمن روى عنه أحد أولئك المحتاطين أن يبحث عنه، فإن وجد أن الذي روى عنه قد جرحه تبين أن روايته عنه كانت على وجه الحكاية، فلا تكون توثيقا. وإن وجد أن غيره جرحه جرحاً أقوى مما تقتضيه روايته عنه ترجح الجرح، وإلا فظاهر روايته التوثيق(١).

١٦ – بعض من عرف أنه لا يحدث إلا عن ثقة قد يخطئ في التوثيق، فيروي عمن يراه ثقة وهو غير ثقة، وقد يضطر إلى حكاية شيء عمن ليس بثقة، فيحكيه ويبين أنه ليس بثقة.

---

(١) التنكيل (١/ ٤٢٩).

١٧ - أن عدم الرواية عن المجهولين تماماً لا يكاد، بل لا يتحقق لأحد أبداً.

١٨ - الذي ينبغي أن يتمسك به في هذا المقام أن يقال: أن شيوخ من قيل فيه: إنه لا يحدث إلا عن ثقة، ما قيل في شيوخ شعبة: إن شيوخه نقاوة، إلا في النادر منهم.

١٩ - أن من عرف أنه لا يروي إلا عن ثقة فإنه إذا ترك راوياً ولم يحدث عنه مع إمكان ذلك فإنه يدل على أنه ضعيف عنده. ومنه قول العلماء في توهين بعض الرواة: "لم يرو عنه فلان".

فهرس المصادر والمراجع

١ - الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة - اللكنوي - تحقيق عبد الفتاح أبو غدة - مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب.

٢ - الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، علاء الدين الفارسي، تحقيق شعيب الارناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٣ - الإحكام في أصول الأحكام، السيف الآمدي، تعليق عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت.

٤ - الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى الخليل بن عبد الله القزويني، تحقيق د. محمد سعيد بن عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض

٥ - الاستبصار في نقد الأخبار - عبد الرحمن المعلمي - دار أطلس - الرياض.

٦ - الأم، محمد بن إدريس الشافعي، بعناية محمد النجار، دار المعرفة، بيروت.

٧ - الأنساب، عبد الكريم بن محمد السمعاني، تحقيق عبد الرحمن المعلمي وأبي بكر الهاشمي، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند.

٨ - الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، ابن عبد البر، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.

٩ - أبو زرعة الرازي، وجهوده في السنة النبوية، د. سعدي الهاشمي، دار الوفاء للطباعة، المنصورة، جمهورية مصر العربية، مكتبة ابن القيم، المدينة.

١٠- (أسئلة البرذعي لأبي زرعة الرازي، تحقيق د. سعدي الهاشمي، دار الوفاء للطباعة، المنصورة، جمهورية مصر العربية، مكتبة ابن القيم، المدينة.

١١- أسباب اختلاف المحدثين، خلدون الأحدب، الدار السعودية للنشر والتوزيع.

١٢- إسعاف المبطأ برجال الموطأ - جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) - نشر عبد الحميد حنفي - القاهرة.

١٣- بحر الدم فيمن تكلم فيه الامام احمد بمدح أو ذم، يوسف بن حسن عبد الهادي، تحقيق وصي الله بن محمد بن عباس، دار الراية، الرياض.

١٤- بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، ابن القطان الفاسي، تحقيق د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة.

١٥- تاريخ بغداد، أحمد بن علي الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٦- التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق د. محمد عبد المعيد خان - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

١٧- تاريخ يحيى بن معين، تحقيق د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.

١٨- التبصرة والتذكرة، زين الدين العراقي، دار الكتب العلمية.

١٩- تحرير تقريب التهذيب، د. بشار عواد معروف، وشعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

٢٠- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، جلال الدين السيوطي، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف - دار الكتب العلمية - بيروت.

٢١- تذكرة الحفاظ، شمس الدين محمد الذهبي، دار الفكر العربي.

٢٢- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة مذهب مالك، القاضي عياض، تحقيق محمد بن تاويت الطنجي وآخرون، وزارة الأوقاف المغربية.

٢٣- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس - أحمد بن علي بن جر العسقلاني (٨٥٢هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت.

٢٤- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل - عبد الرحمن المعلمي - مكتبة المعارف - الرياض.

٢٥- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والمسانيد - ابن عبد البر - وزارة الأوقاف المغربية.

٢٦- تسمية شيوخ أبي داود السجستاني، الحسين بن محمد بن أحمد الغساني، تحقيق جاسم بن محمد الفجي - دار ابن حزم.

٢٧- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) - دار الكتاب العربي - بيروت.

٢٨- التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، الباجي، تحقيق أبو لبابة حسين، دار اللواء، الرياض.

٢٩- تغليق التعليق على صحيح البخاري، حمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق سعد عبد الرحمن موسى القزقي، دار عمار، عمان، الأردن.

٣٠- تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق محمد عوامه، دار الرشيد، سوريا.

٣١- تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٣٢- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، جمال الدين يوسف المزي، تحقيق د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة.

٣٣- توثيق العجلي، د.الشريف حاتم بن عارف العوني، مجلة المشكاة البحثية، المجلد الأول، الجزء الثاني، الكويت.

٣٤- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، محمد بن إسماعيل الصنعاني، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي.

٣٥- الثقات، محمد بن حبان التميمي البستي، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد، الهند.

٣٦- جامع الأصول من أحاديث الرسول، ابن الأثير الجزري، تحقيق محمد الفقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٣٧- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، صلاح الدين أبي سعيد بن خليل العلائي، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي- مكتبة النهضة العربية.

٣٨- الجرح والتعديل، عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد، الهند، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٣٩- الجواهر المضية في طبقات الحنفية، عبد القادر القرشي، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، مطبعة البابي، مصر.

٤٠- الجوهر النقي، ابن التركماني، دار المعرفة، بيروت.

٤١- جنة المرتاب بنقد المغني عن الحفظ والكتاب، أبو إسحاق الحويني، دار الكتاب العربي، بيروت.

٤٢- حاشية الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، إبراهيم بن محمد سبط ابن العجمي، تحقيق محمد عوامه وأحمد محمد نمر الخطيب، مؤسسة علوم القرآن، جده، السعودية.

٤٣- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء - أبي نعيم الأصبهاني (٤٣٠هـ) - دار الكتاب العربي -.

٤٤- الدرر المتناسقة - محمد خلف سلامة - مجلة الحكمة - العدد ٢٣ - صفر ١٤١٨ هـ.

٤٥- ذيل ميزان الاعتدال، زين الدين العراقي، تحقيق عبد القيوم عبد رب النبي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، كلية الشريعة، جامعة أم القرى.

٤٦- رجال صحيح مسلم، ابن منجويه، تحقيق عبد الله الليثي، دار المعرفة، بيروت.

٤٧- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل : عبد الحي اللكنوي - دار لبنان.

٤٨- زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن القيم الجوزية، تحقيق حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة

٤٩- زهر الربى على المجتبى - جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) - طبعة البابي. مصر.

٥٠- سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم - دراسة وتحقيق د. زياد محمد منصور - مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة.

٥١- سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود السجستاني في معرفة الرجال وجرحهم وتعديلهم، تحقيق د.عبد العليم عبد العظيم البستوي، مؤسسة الريان، مكة، السعودية.

٥٢- سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني في الجرح والتعديل، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض.

٥٣- سنن الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، عناية حمد أحمد دهمان، دار إحياء السنة النبوية، تصوير دار الكتب العلمية.

٥٤- السنن الكبرى، البيهقي، دار المعرفة، بيروت.

٥٥- سير أعلام النبلاء،شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق د.بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة.

٥٦- شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي، تحقيق ودراسة د. همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة الرشد.

٥٧- شيخ الإسلام وجهوده في الحديث وعلومه، عبد الرحمن بن عبد الجبار الفيروائي، دار العاصمة.

٥٨- الصارم المنكي في الرد على السبكي، أبي عبد الله بن عبد الهادي، تحقيق إسماعيل بن محمد الأنصاري، مكتبة ابن تيمية.

٥٩- صحيح ابن خزيمة، تحقيق د. محمد الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت.

٦٠- الضعفاء الكبير، محمد بن عمرو العقيلي، تحقيق د. عبد المعطي قلعجي، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٦١- ضوابط الجرح والتعديل، د. محمد عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم العبد اللطيف، مذكرة.

٦٢- ضوابط الجرح والتعديل عند الحافظ الذهبي رحمه الله جمعاً ودراسة، محمد الثاني بن عمر بن موسى، مجلة الحكمة.

٦٣- الطبقات الكبرى، ابن سعد، دار صادر، بيروت.

٦٤- طليعة التنكيل - عبد الرحمن المعلمي - مكتبة المعارف - الرياض

٦٥- العلل الكبير، الترمذي، ترتيب أبي طالب القاضي، تحقيق حمزة ديب مصطفى، مكتبة الأقصى، عمان.

٦٦- علم أصول الجرح والتعديل، د. أمين أبو لادى، دار ابن عفان.

٦٧- علم الجرح والتعديل دراسة وتطبيق، د. عبد الموجود محمد عبد اللطيف - الدار السلفية، الكويت.

٦٨- علوم الحديث لابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، تحقيق د. نور الدين عتر، دار الفكر.

٦٩- العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن محمد بن حنبل، نشر د. طلعت فرح ود. إسماعيل الجراح، أنقرة.

٧٠- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٧١- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، محمد بن عبد الرحمن السخاوي، الشيخ علي حسين علي، إدارة البحوث الإسلامية بالجامعة السلفية ببنارس - المطبعة السلفية.

٧٢- القاموس المحيط، مجد الدين محمد بدر يعقوب الشيرازي الفيروز آبادي،تحقيق مكتب تحقيق التراث بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة.

٧٣- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، محمد جمال الدين القاسمي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٧٤- قواعد في علوم الحديث، ظفر أحمد التهانوي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.

٧٥- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، شمس الدين الذهبي، تحقيق

محمد عوامة وأحمد محمد عمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية ومؤسسة علوم القرآن.

٧٦- كتاب المراسيل، عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، تحقيق شكر الله بن نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٧٧- لسان العرب، جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر- بيروت.

٧٨- لسان الميزان، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت.

٧٩- الكامل في ضعفاء الرجال، عبد الله بن عدي الجرجاني، تحقيق لجنة من المختصين بإشراف الناشر، دار الفكر للطباعة والنشر.

٨٠- الكفاية في علم الرواية، أحمد بن علي المعروف بالخطيب البغدادي، تحقيق الدكتور أحمد عمر هاشم، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي

٨١- المتكلمون في الرجال، محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية.

٨٢- المجروحين من المحدثين، محمد بن حبان أبي حاتم البستيتحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض

٨٣- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الكتاب العربي، بيروت.

٨٤- مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي، إشراف الرئاسة العامة لشئون الحرمين الشريفين.

٨٥- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، تحقيق الدكتور محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت.

٨٦- المراسيل، عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، تحقيق شكر الله بن نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة.

٨٧- المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس دراسة نظرية وتطبيقية على مرويات الحسن البصري، الشريف حاتم بن عارف العوني، دار الهجرة، الرياض.

٨٨- مسائل الأمام أحمد بن حنبل، تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت.

٨٩- المستدرك على الصحيحين – أبي عبد الله الحاكم، دار الفكر، بيروت.

٩٠- معجم شيوخ الإمام أحمد بن حنبل في المسند، د. عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية.

٩١- المعرفة والتاريخ : تأليف، يعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق د.أكرم ضياء العمري، مطبعة الإرشاد، بغداد.

٩٢- معرفة الثقات، أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي، تحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار بالمدينة المنورة.

٩٣- المغني في الضعفاء، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق نور الدين عتر، مطبعة البلاغة، حلب.

٩٤- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت.

٩٥- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.

٩٦- منهج الإمام أبي عبد الرحمن النسائي في الجرح والتعديل وجمع أقواله في الرجال، د. قاسم علي سعد، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي.

٩٧- منهج الإمام يحيى بن سعيد القطان في الجرح والتعديل، سعد فجحان الدوسري، رسالة ماجستير بكلية الدراسات العليا بجامعة الكويت.

٩٨- الموقظة، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.

٩٩- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المحقق نور الدين عتر، دار الخير.

١٠٠ - نزهة النظر نخبة الفكر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تعليق وشرح الشيخين صلاح محمد ومحمد عويضة، دار الكتب العلمية.

١٠١ - نصب الراية لأحاديث الهداية، جمال الدين الزيلعي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

١٠٢ - النكت على كتاب ابن الصلاح، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق الدكتور ربيع بن هادي عمير، المجلس العلمي، إحياء التراث الإسلامي.

١٠٣ - النكت على ابن الصلاح، بدر الدين الزركشي، تحقيق د. زين العابدين بن محمد بلا خريج – أضواء السلف.

١٠٤ - النكت الجياد المنتخبة من كلام شيخ النقاد ذهبي العصر العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي ١٣٨٦ هـ، القسم الأول " تراجم الرجال"، أعده وعلق عليه أبو أنس إبراهيم بن سعيد الصبيحي، أضواء السلف.

١٠٥ - نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار – الشوكاني – مكتبة ومطبعة البابي – مصر.

١٠٦ - هدي الساري مقدمة فتح الباري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، إشراف قصي محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية بمصر.

Naming those Hadith Relators Who Restricted relating Hadith to only reliable authorities

Dr. Su'ad Ja'afar Hammadi
Teacher in Interpretation and Hadith Division
Faculty of Sharia'h and Islamic Studies, University of Kuwait
State of Kuwait

This research reviews an important issue frequently mentioned in Books of Hadith Terminology. Namely, the Imams who only related Hadiths from reliable Hadith authorities and sources. Their sayings were exposed to induction of Hadith scholars and books to limit quotations to Imams restricting to reliable authorise of Hadith together with discussions of these quotations and weighing their pros and cons.